الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر- الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

الموضوع:

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

مذكرة مكملة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
في العلوم التجارية تخصص مالية وتجارة دولية

إعداد الطلبة:
- عبيرزيدي
- مريم سوفي

إشراف الأستاذ الدكتور:
- عادل زقرير

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
السعيد بوشول	أستاذ	رئيسا
عادل زقرير	أستاذ	مشرفا ومقررا
زكية محلوس	أستاذ	مناقشا

السنة الجامعية:2023/2022

الملخص:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباط الوثيق وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس، تهدف هذه الدراسة إلى فحص أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال فترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمني. حيث تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة كل من مصفوفة الانفتاح التجاري، نسبة كل تراكم رأس المال والانفاق الحكومي والمطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على تضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري. وقد توصلت الدراسة إلى نتيجة هامة، وهي: تأثير مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

الكلمات المفتاحية

التجارة الخارجية– النمو الاقتصادي– الانفتاح التجاري.

Abstract

Giving foreign trade its place and embodying an appropriate trade policy with the economic policy is necessary for the success of development and the revival of economic growth, and this is due to its close connection and its direct impact on the indicators of economic growth. On this basis, this study aims to examine the impact of foreign trade on economic growth during the period (1990-2018) by using an autoregressive temporal deceleration model. Six variables were selected, where the dependent variable represents the per capita share of the real GDP, while the independent variables represent the matrix of trade openness, the ratio of all capital accumulation, government spending and liquid liabilities to the gross domestic product, in addition to consumer price inflation. This is to try to model the relationship between economic growth and trade openness. The study reached an important conclusion, namely: the effect of the logarithm index of trade openness, i.e. the ratio of (exports + imports) to the gross domestic product, positively on long-term economic growth.

Keywords

Foreign trade - economic growth - trade openness.

إهداء

إلى جميع المخلصين في هذا

الوطن الحبيب

إلى كل أم سهرت وربت

إلى كل أب كافح وناضل

نهدي هذا الجهد

شكر وعرفان

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال الله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ ۚ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ** ﴾ سورة لقمان الآية 12

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ» (رواه أحمد وأبو داود والبخاري في الأدب المفرد وابن حبان والطيالسي، وهو حديث صحيح صححه العلامة الألباني)

الحمد لله وحده والصلاة على من لا نبي بعده، اللهم لك الحمد ولك الشكر على نعمة الإسلام وعلى باقي نعمك التي لا تحصى ولا تعد على توفيقه لنا إلى أن استوى هذا العمل لتظهر ثمرة الجهد المبذول بأطيب العرفان وجزيل الشكر الخالص.

الى الذي لم يبخل علينا بجهده والذي أسعدنا بقبوله الإشراف على هذا البحث وإنجاحه حيث أفادنا بتوجيهاته ومعلوماته الوافرة والقيمة

الدكتور **"زقرير عادل"** جزاه الله خيرا.

كما لا يفوتنا شكر أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تصويبهم لهذا العمل

وإلى كل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة في إنجاز هذا العمل الذي هو ثمرة جهد وكفاح طيلة أعوام الدراسة.

الفهارس

فـــــــهرس المحتويـــــــــات

الموضوع	الصفحة
البسملة	
الإهداء	
شكر وعرفان	
الملخص/Résumé	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	أ-و
الفصل الأول: الإطار النظري والتطبيقي للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	**2-37**
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية.	3
المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها.	3
المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية ونظريتها.	5
المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها.	18
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.	20
المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.	21
المطلب الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي	22
المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.	24
المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.	26
المبحث الثالث: التأصيل النظري والتطبيقي لمساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.	28
المطلب الأول: التأصيل النظري لمساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي	28
المطلب الثاني: التأصيل التطبيقي لمساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.	35
خلاصة الفصل	37

الفصل الثاني: نمذجة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2018).....	(39-62)
تمهيد	40
المبحث الأول: تطور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر	41
المطلب الأول: مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر.	41
المطلب الثاني: إحلال الواردات في الجزائر	43
المبحث الثاني: واقع وتطور التجارة الخارجية في الجزائر	45
المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية	45
المطلب الثاني: الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية (1990 – 2017)	48
المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2018) باستخدام نموذج ARDL	53
المطلب الأول: المنهجية القياسية والنتائج	53
المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج	60
خلاصة الفصل	62
الخاتمة العامة	64
قائمة الملاحق	67
قائمة المراجع	**73**

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضيح نظريه الميزة المطلقة لأدم سميث	08
02	توضيح مبدأ النفقات النسبية	09
03	الاحتياجات من راس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومن السلع المنافسة للواردات أسعار 1947	12
04	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018	45
06	نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فولر المطور (ADF)	55
07	شكل العلاقة طويلة الأجل واختبار الحدود	56
08	تقدير انحدار تصحيح الخطأ لنموذج ARDL	57

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفجوة التكنولوجية لبوستر 1961	13
02	مراحل تطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني.	14
03	مراحل الإنتاج حسب دورة حياة المنتوج.	17
04	تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)	43
05	تطور الصادرات الجزائرية للفترة (1990 – 2017).	49
06	تطور قيمة الواردات للفترة (1990 – 2017).	51
07	التركيبة السلعية للواردات للفترة 1990 – 2019	52
08	تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):	65
09	اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي	59

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	اختبار الإستقرارية لمتغيرات نموذج الدراسة	68
02	اختباري كشف وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير	71

المقدمة العامة

I. تحديد إشكالية البحث:

تحتل التجارة الخارجية والعلاقات الاقتصادية الدولية أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي وحركته في الوقت الحاضر، حيث يلاحظ سعي اقتصاديات الدول المتقدمة إلى رفع نسبة التجارة الخارجية (استيراد وتصدير) إلى الناتج الداخلي الخام، وكذلك من خلال الاعتماد على التجارة الخارجية سواء اتصل الأمر بحصولها على بعض السلع والخدمات التي تحتاجها، وتوفير المستلزمات المطلوبة للقيام بنشاطاتها الإنتاجية، أو تصريف إنتاج من السلع والخدمات، والتحفيز من خلال ذلك على التوسع في إنتاجها. وهذا ما يشير إلى أن التجارة الخارجية تسهم في تحقيق النمو اقتصادي بالنسبة للدول النامية من خلال نقل التقدم التقني فضلا عن تعزيز الطاقة الاستيرادية لها لتوفير احتياجات التنمية الاقتصادية وارتفاع بمستوى المعرفة الفنية والمهارات البشرية وكذلك تشجيع استراد رأس المال الأجنبي، و تعتمد الدول في تطبيق سياساتها في مجال توطيد علاقاتها الاقتصادية الدولية خاصة في مجال التجارة الخارجية على السياسات التجارية التي تتراوح دوما بين أوضاع تتميز بدرجة اكبر من الحرية وأخرى بدرجة اكبر من الحماية حسب طبيعة توجه الدول الاقتصادية.

وبالنسبة لحالة الجزائر، فإنها كغيرها من الدول فقد أولت أهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الإصلاحات، وقد اعتمدت استراتيجيات تنموية لعبت فيما التجارة الخارجية دورا مهما سواء من ناحية الواردات أو من ناحية الصادرات، وباعتبار قوة النشاط الاقتصادي يمثل جزءً هاما منه في تحديد نوعية ونسبة الواردات والصادرات، لما لذلك من تأثير كبير على مسار التنمية الاقتصادية، كما أنها تساهم في نمو مكونات الناتج المحلي الإجمالي، وتعزز المستوى المعيشي للأفراد من إنفاقهم الاستهلاكي على السلع والخدمات المستوردة، إضافة إلى أنها ترفع مستوى الاستثمار المحلي وزيادة المقدرة الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية من خلال السلع الرأسمالية الأجنبية، وتسعى هذه الدراسة الى توضيح الروابط بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي وذلك من خلال ما يعرف بالانفتاح التجاري.

وهكذا، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى تأثير تطور الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتجارة الخارجية، وماهي مؤشراتها ونظرياتها؟
- ما المقصود بالنمو الاقتصادي؟ وما هي مقاييسه ومصادره ومحدداته؟
- ما هو التأصيل النظري والتجريبي لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي؟
- ما هو مسار تطور الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟
- ما هو المنهج القياسي الذي يمكن استخدامه لتحديد ما إذا كان الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي؟

II. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية السابقة، قمنا بصياغة الفرضية التالية:

- لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

III. تحديد الإطار المكاني والزمني للبحث

يتجسد الإطار المكاني للبحث، دولة الجزائر كدراسة حالة. بينما، يتضمن الإطار الزمني الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2018.

IV. أسباب اختيار موضوع البحث

يرجع انتقاءنا لهذه الإشكالية إلى مجموعة دوافع وهي:

- يدخل البحث ضمن صميم التخصص وهو مالية وتجارة دولية.
- الرغبة الشخصية في البحث عن تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي.

V. أهمية وأهداف الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهمية وضرورة الانفتاح التجاري في حد ذاته لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة بالنسبة إلى البلدان على اختلافها، وبالتالي فإن معرفة الروابط المتبادلة بين تجارة البلد ونموه الاقتصادي لها أهميتها في حالة الجزائر كونها لانزال تعاني التبعية الشديدة للمحروقات ومن ضعف النمو وعدم احتواءه للبطالة والجوانب الاجتماعية الأخرى كالفقر، ولذلك فان البلد في حاجة ماسة

الى مثل هذه الدارسات التي تستطيع الكشف عن محددات النمو والعوامل التي تدفعه ومعوقاته. وعلى هذا الأساس تهدف هذه الدراسة الى تحقيق جملة من الأهداف التالية:

- إبراز العلاقة بين التجارة الخارجية ممثلة بالانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- قياس تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

VI. منهج الدراسة:

تبعا للمتطلبات التي أملتها دراسة هذا الموضوع وطبيعة المعلومات التي يتناولها كان من الواجب اللجوء إلى مناهج مختلفة في معالجة هذه الإشكالية، حيث اعتمدنا في ذلك على:

- **المنهج التاريخي (الاسترادي):** والذي تم الاستعانة به لتتبع مسار تطور الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1980-2018).

- **المنهج الوصفي التحليلي:** والذي تم الاستعانة به كأسلوب مناسب لوصف الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، والتعبير عنهما كيفيا ونوعا. حيث يوفر التعبير الكيفي خصائص كل ظاهرة، بينما يوفر التعبير الكمي وصفا رقميا لكل ظاهرة موضحا مقدارها ودرجة ارتباطها بعضها بالبعض.
- **منهج دراسة الحالة:** وهو الأسلوب الضروري لإعطاء البحث جانبه التطبيقي، ويعزى استخدامه إلى محاولة الوقوف على مدى تطور الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية، ومدى مساهمة هذا التطور في تحقيق النمو الاقتصادي.
- **المنهج القياسي:** وتم الاستعانة به من أجل فحص ما إذا كان الانفتاح التجاري يقود إلى النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وقد تم الاستعانة بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، ويستند هذا النموذج إلى معادلة تتضمن متغيرات أحدها متغير تابع، والذي يتمثل في حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي، بينما المتغيرات الأخرى هي متغيرات مستقلة، يأتي على راسها مؤشر الانفتاح التجاري. وتشكل هذه المتغيرات سلاسل زمنية تم ترتيبها تصاعديا بدء من سنة 1990 إلى غاية سنة 2018.

أما بالنسبة لمصادر جمع البيانات والمعلومات فهي تضمنت ما يلي:

- المسح المكتبي من خلال الكتب، الأطروحات والدوريات والأبحاث والتقارير الورقية والالكترونية المتعلقة بالموضوع.
- بالنسبة للإحصائيات، فقد تم إجراء مسح رقمي لكل من الديوان الوطني الجزائري للإحصاء، وبيانات البنك الدولي.

VII. موقع البحث من الدراسات السابقة

أخذ موضـــوع العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصـــادي قســـطا معتبرا من الأبحاث والدراسات، والتي من بينها نذكر:

1) دراســـة ريم بنت طلال حمدان، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصـــادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2002، أظهرت أن انفتاح المملكة العربية الســـعودية تجارياً أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أنه وفي المقابل أدى إلى تعميق التبعية الاقتصـادية لاعتماد المملكة على مصـدر رئيس للدخل وهو النفط واسـتيراد جميع احتياجاتها الرأسمالية والاستهلاكية من الخارج.
2) دراسة دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1980– 2013** –، رســالة دكتوراه غير منشــورة، 2013–2014، والتي أكدت على الأثر الســلبي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.
3) دراســة كل من بن يبا محمد وفودوا محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصــادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018**، 2021، وقد توصـــلت الدراســـة إلى معنوية التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، مع غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل.
4) دراسـة كل من بسـطالي حداد ونويبات عبد القادر، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصـادي في الجزائر خلال الفترة 1990–2018 دراسـة قياسـية باسـتخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة Ardl**، 2020، وقد خلصـــت الدراســـة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سـياسـة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصـادي أي أن هناك اثر ايجابي لسـياسـة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصـــادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات ســـلبية على الاقتصـــاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة.
5) دراســـة Felix Gbenga Olaifa وآخرون، ***TRADE LIBERALIZATION AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA; A COINTEGRATION ANALYSIS***، 2013، أظهرت النتائج أن التحرير التجاري يدعم النمو الاقتصادي في نيجيريا بدليل وجود علاقة طويلة الأمد.

6) دراسة MASOUD ALI KHALID، ***The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the Case of Turkey***،2016، أكدت النتائج التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية. علاوة على ذلك، في المدى القصير، يعزز الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي؛ بينما هذه العلاقة غير موجودة على المدى الطويل.

تسعى هذه الدراسة إلى نفس مسعى الدراسات السابقة المشار أعلاه، وذلك باختيار مؤشرات تفسيرية أخرى، تساعد على فحص وتفسير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

VIII.هيكل الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث الى مقدمة فصلين نظري وتطبيقي وخاتمة عامة، وذلك على النحو التالي:

- **المقدمة العامة**، تضمنت تحديد إشكالية البحث، الفرضيات والمنهج المستخدم وغيرها.
- الفصل الأول، بعنوان **الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي**، حيث تم تسليط الضوء على مفاهيم حول التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، ومن ثم التطرق إلى العلاقة بينهما في ضوء النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.
- بينما جاء الفصل الثاني بعنوان **نمذجة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)**، والذي خصص للدراسة القياسية وتحليل النتائج من الناحية الإحصائية القياسية والاقتصادية.
- **الخاتمة العامة**، اشتملت على اختبار صحة فرضيات البحث والنتائج والتوصيات.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتجارة الخارجية والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يحتل الموضـــوع العلاقات الاقتصـــادية الدولية مكانة متميزة في الفكر الاقتصـــادي نظرا لحجم المعلومات المتبادلة التي تنشـــأ بين الدول في إطار التجارة الخارجية، هذه الأخيرة التي أخذت اهتمام الاقتصـــاديين والبحث في مراحل تطورها وتفســـير ســـبب تلك العلاقات تعتبر خارجيه كما تعتبر التجارة الخارجية من اهم الأنشـطة الاقتصـادية التي ترتكز عليها الدولة نظرا لما تقتضـي الحاجه الاقتصـادية من تبادل السـلع والخدمات وانتقال عناصـر الإنتاج خاصـه وانها كانت الحل الوحيد لجميع الدول الخروج من حاله العزلة ،ورغم اختلاف النظم الســياســية والاقتصــادية والقانونية لهذه الدول إلا أنها كانت حلا امثلا للدول التي كانت تنتج بعض السل فاقتضـى الأمر أن تتخصـص كل دوله في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة واقل تكلفه وتبادل منتجاتها مع دول أخرى التي لا تســتطيع إنتاجها بكفاءة بالارتفاع تكلفتها فأصبحت بذلك التجارة الخارجية تخصص قائمة على مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين الدول.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

- **المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية.**
- **المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث: علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي.**

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التجارة الخارجية

تعتبر التجارة الخارجية من اهم الركائز الأســاســية لاقتصــاد أي دوله، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد، كما تتفاعل اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات التصدير والاســتيراد، ونظرا لأهمية التجارة الخارجية فقد خصــص هذا البحث لتناول مختلف المفاهيم الخاصــة بالتجارة الخارجية.

المطلب الأول: تعريف التجارة الخارجية وأهميتها

❖ الفرع الأول: تعريف التجارة الخارجية.

من اهم التعاريف نذكر:

- تعرف تاريخيا بانها تمثل "اهم صــور العلاقات الاقتصــادية التي يجري ب بمقتضــاها تبادل الســلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات إيرادات".[1]
- كما عرفت التجارة الخارجية أيضــا بانها "عمليه انتقال الســلع والخدمات بين الدول التي تنظم من خلال مجموعه من الســياســات والقوانين والأنظمة التي بين تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة". [2]
- التجارة الخارجية هي "أحد فروع علم الاقتصــاد التي تختص بدراســة المعاملات الاقتصــادية الدولية التي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة وتتمثل هذه المعاملات في تبادل السلع المادية وتبادل الخدمات والنقود تبادل عنصر العمل" [3]
- من خلال التعريفات يمكن إعطاء تعريف شــامل للتجارة الخارجية: تهتم التجارة الخارجية بدراســة حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة، وتهتم أيضـا بدراسـة الصـفقات التجارية وتصـنف هاته الصــفقات الى تبادل الســلع المادية، تبادل خدمات، تبادل النقود، والتي تنظم من خلال مجموعه من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول.[4]

[1] حسام على داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2002، ص13.

[2] عطا الله، علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 9.

[3] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2001، ص14/13.

[4] محمد مروان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان ،2011، ص 343/342.

❖ **الفرع الثاني: أهمية التجارة الخارجية.**

تتمتع التجارة الخارجية بأهمية بالغه في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بالنسبة لجميع الدول سواء المتقدمة منها أو النامية، إضافة الى ما تمثله التجارة الخارجية من عمليات (التبادل، إنتاج، توزيع، استهلاك) التي تعتبر احدى الفعاليات الاقتصادية في النشاط الاقتصادي، ويمكن إبراز أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

- تسمح التجارة الخارجية لكل دوله في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر وسائل لإنتاجها لديها، إما لعدم توفر الظروف الملائمة، أو لعدم توفر الإمكانيات التي تسمح بإنتاجها.[1]
- تعد مؤشرا هاما على قدره الدولة الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية وذلك الارتباط هذا المؤشر بالإمكانية الإنتاجية المتاحة وقدره الدولة على التصدير ومستويات الدخل فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد وانعكاس ذلك على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وما لها من أثار على الميزان التجاري [2]
- تساعد في إنشاء وتحقيق التوازن المحلي والعالمي من خلال تحقيق الأسعار التوازنية لعنصر الإنتاج وزيادة الدخل الدخول الحقيقية للدول المتاجرة والاستخدام الأمثل للموارد.
- التجارة هي المحفز الرئيسي للنمو الاقتصادي فإنها تزيد من الاستهلاك المحلي وتزيد من المخرجات العالمية وتؤدي الى اتساع الأسواق.
- تساعد التجارة أيضا الدول في تحقيق التنمية عن طريق تشجيع ومكافأة قطاعات الاقتصاد التي تملك الدول فيها ميزة نسبية.[3]

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكله عجز الدول عن قيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم قدرتها على إنتاج هذه السلع إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو لعدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجيها بتكلفه اقل.[4]

---

[1] محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص 274.

[2] زير مي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2011 – 2010، ص4.

[3] زير مي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان2016/2015، ص12.

[4] بلال بوجمعة وعثمان، ملوك: **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016**، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، أدرار، 30 ديسمبر 2016، ص 152.

تقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها الى الناتج المحلى الإجمالي وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\text{أهمية التجارة الخارجية في الدولة} = \frac{\text{الصادرات} + \text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}} \times \mathbf{100}$$

كلما ارتفعت هذه النسبة فان هذا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة والعكس صحيح وقد ازدادت أهمية التجارة الخارجية على المستوى العالمي إذ قدر معدل نمو التجارة الخارجية على المستوى الدول خلال سنوات السبعينيات والثمانينيات في القرن 20 بحوالي 6.5 % في المتوسط سنويا وبما يفوق بكثير معدل نمو الناتج العالمي الحقيقي وبالتالي لم يزد الحجم المطلق للتجارة الخارجية على المستوى العالمي فقط ولكن ازدادت أهميتها النسبية أيضا في النشاط الاقتصادي العالمي وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دوله الى أخرى[1].

المطلب الثاني: مؤشرات التجارة الخارجية ونظرياتها.

❖ الفرع الأول: مؤشرات التجارة الخارجية.

سيتم معالجه مجموعه من المؤشرات التجارة خارجيه للاستفادة منها قدر الإمكان في تحليل التجارة الخارجية لأي دولة.

- درجه الإنتاج الاقتصادي على الخارج: تبين درجه الانفتاح أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاد القومي والتي يمكن حسابها عاده وفق الصيغة التالية: [2]

$$E = \frac{(x + M)/2}{PIB} \times 100$$

حيث:

X :الصادرات

M : واردات

PIB : إنتاج المحلي الإجمالي أو الدخل

[1] محمود، يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص 24.

[2] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، الطبعة الأولى، مصر،1998، ص109.

- الميزان التجاري: عبر عن صــافي التعاملات الخارجية (Net Export)، أي الفرق بين صــادرات دوله ووارداتها في فتره زمنيه معينه وهو يشكل اهم فقرات ميزان المدفوعات، وهناك حالتان للميزان التجاري هما:

✓ **الفائض التجاري (Trade Surplus)**: وهذا يعني أن حجم الصـــادرات أكبر من حجم الواردات ويكون الميزان التجاري هنا موجب.

✓ **العجز التجاري (Trade Déficit)**: أي أن حجم الصــــادرات اقل من حجم الواردات وبالتالي الميزان التجاري هنا يكون سالب.[1]

- **معدل التبادل:** تشـير الى العلاقة النسـبية بين صــادرات الدولة ووارداتها ويحسـب وفق العلاقة التالية:

$$\textbf{معدل التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لأسعار الواردات}}$$

$$\text{الرقم القياسي لأسعار الصادرات و الواردات} = \frac{\sum q_n - p_0}{\sum q_0 - p_0} \times 100 \ldots\ldots\ldots (1-1)$$

تشـــير زيادة هذه النســـبة عند عنده (100%) الى تحســـين التبادل التجاري الخارجي للدولة والعكس صحيح في حاله انخفاضها أي عندما تنخفض النسبة (100%).

- هيكل الصادرات: يشمل جانبيين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي لصادرات.
- هيكل الواردات: يعبر بصـوره ضـمنية عن حقيقة توجهات السـلطة السـياسـية في مواجهه هذه الظاهرة التخلف والتبعية.[2]

[1] محب خلة توفيق، **المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2014، ص 398/396.

[2] أولاد صالح عامرية، حاج حمو يمينة، **أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ميدان في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة احمد دراية، أدرار ، 2018/2017، ص7.

❖ **الفرع الثاني: نظريه التجارة الخارجية.**

أولا: النظريات التقليدية الكلاسيكية.

اعتمدت المدرســـة الكلاســـيكية في أواخر القرن 18 وأوائل القرن 19 على نظريتها كرد فعل على المذهب التجاري الذي ظهر والذي يناصر تدخل الدول في التجارة الخارجية، هذه المدرسة ترى بان الثروة تمثل فيما تتملكه الدولة من معادن نفســه فقط كما تعتمد على حريه التجارة بعدم تدخل الدولة في النشــاط الاقتصادي، اهم نظريات هذه المدرسة نجدها فيما يلي:[1]

1. نظريه النفقات المطلقة لآدم سميث:

تعد نظرية الميزة المطلقة ادم ســميث أول نظريه فســرت قيام التجارة الخارجية بين الدول حيث ركزت على جانب العرض في تفســير أســباب الفوارق الســعرية بين الدول وتعتبر النظرية أن وظيفة التجارة الخارجية هي التغلب على ضيق سوق المحلي.[2]

لقد طبق سميث أفكاره الخاصة عن مزايا التخصص وتقسيم العمل على المعاملات التي تتم بين أحد الدول وباقي دول العالم فقد استنتج سميث أن الدولة مثل الفرد يجب أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزه مطلقه بمعنى أخر فان كل دوله يجب أن تصدر السلع والخدمات التي تنتجها بكفاءة بقياس الوحدات العمل التي تحتاجها الوحدة لوحده من السلع مقارنه بالشركات التجارة.[3]

يمكن توضيح نظريه الميزة المطلقة لأدم سميث من خلال المثال الرقمي التالي وعلى فرض وجود دولتان هما الأردن وسوريا واللتان تنتجان سلعتان هما الملابس والأحذية باستخدام عنصر العمل فقط.

جدول رقم (1): توضيح نظريه الميزة المطلقة لأدم سميث.

دولة / المنتج	الملابس	الأحذية
الأردن	2 ساعة عمل	1 ساعة عمل
سوريا	4 ساعة عمل	$\frac{1}{2}$ ساعة عمل

المصدر: موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان 2001 ص 31.

[1] زير مي نعيمه، مرجع سبق دكره، ص 26.

[2] حسام على داوود وآخرون، مرجع سبق دكره، ص33.

[3] حمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، مصر، ص30.

نلاحظ من خلال المثال: الأردن تنتج وحده الملابس بساعتين عمل بينما تنتج سوريا 4 ساعات عمل لذلك فإن الأردن تتمتع بميزه مطلقه في إنتاج الملابس كما أن سوريا تنتج وحدة الأحدية بنصف ساعة عمل بينما يتم إنتاجها في الأردن بساعة عمل لذلك سوريا تتمتع بميزه مطلقه في إنتاج الأحذية[1]

2. نظريه نفقات نسبيه "**لدافيد ريكاردو**": نشر **ريكاردو** كتابه في مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب عام 1814م، وقدم فيه قانون النفقات النسبية[2]. النفقة عند ريكاردو ليست نفقه نقديه وإنما هي تعبير عن كميه عناصر الإنتاج اللازم لإنتاج وحده من السلع وهو يعتبر كذلك أن العمل هو وحده لقياس النفقة، ولذلك فنفقة أي سلعة إنما يعبر عنها بكميه العمل اللازم لإنتاجها.

نوضح مبدأ النفقات النسبية من خلال المثال الحسابي التالي:

جدول رقم (2): توضيح مبدأ النفقات النسبية.

الدولة / عدد وحدات العمل	عدد وحدات العمل لكل وحده قمح	عدد وحدات العمل لكل وحده ملابس	معدل التبادل
بريطانيا	120	100	1ملابس= 1.2 قمح
الولايات المتحدة الأمريكية	80	90	1ملابس= 0.88 قمح

المصدر: محمد عبد العزيز، مصطفى شيحة، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، مصر بدون سنة، ص346.

من المثال نستنتج أن و.م.أ لديها ميزها مطلقه على بريطانيا في كل من سلعتي القمح والملابس ولكن لدى و.م.أ ميزه نسبيه في إنتاج القمح أكبر من الميزة النسبية في إنتاج الملابس لهذا فان و.م.أ تتخصص في إنتاج القمح وتستورد الملابس من بريطانيا والعكس صحيح بالنسبة لبريطانيا حيث تتخصص في إنتاج الملابس[3] .

3. **نظريه القيم الدولية لجون ستيوارت مي (J.S.MILL)**: رأى ميل أن ريكاردو لم يوضح طريقة تحديد قيمه كل من السلعتين المتبادلتين، ركز ميل على تحليل العوامل التي تحكم التبادل الدولي من خلال نظريته حول القيم الدولية التي تحاول تحليل القيمة الدولية للسلع والخدمات المختلفة[4] . يوضح جون ستيوارت ميل أن التجارة بين البلدين تقوم إذا كان معدل التبادل التجاري بينهما يقع بين المعدلين الداخليين السائدين فيهما ويحقق كل من البلدين مكسبا مقداره هو الفرق بين معدل التبادل التجاري المتفق عليه

[1] موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان ،2001 ،1421هجري ص 31.

[2] محمد سيد عابد، مرجع سبق دكره، ص37.

[3] احمد عبد العزيز مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر، بدون سنة، ص346.

[4] زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، ابن النديم للنشر والتوزيع 2013، ص110.

بين دولتين ومعدل التبادل الداخلي السائد في كل دوله.[1] استخلص جون ستيوارت ميل أن نسبة التبادل تميل الى الاتجاه في صالح الدولة التي يكون طلبها على السلع الدولية الأخرى قليله المرونة، هذا معناه أن حجم الطلب لا يتأثر بتغير السلع والعكس في حاله السلع التي يكون الطلب عليها مرن[2].

4. نظريه التوازن التلقائي **"لدافيد هيوم"**: يرى دافيد هيوم في نظريته للتوازن التلقائي أن المعدن النفيس يتوزع بين الدول دون الحاجة الى وضع سياسة هادفه أو أي تدخل من جانب الدولة فإن زاد ما لدى الدولة من المعدن النفيس عن القدر الذي يتناسب مع نشاطها الاقتصادي فان أسعار السلع في تلك الدولة ترتفع بالنسبة الأسعار السلع البلاد الأخرى مما يؤدي الى نقص صادراتها وزيادة وارداتها[3].

ثانيا: النظرية النيو كلاسيكيه في التجارة الخارجية.

1. **نظريه "هيكشـــر أولين" (نظرية الوفرة النســـبية لعوامل الإنتاج)** ظهرت نظرية الوفرة النســـبية لعوامل الإنتاج في التجارة الخارجية منسوبه الى الاقتصاديين السويديين **"إيلي وهكشر"** في كتاب بعنوان **أثار التجارة الخارجية على التوزيع** الذي صـــدر ســـنه 1919. تنقســـم نظرية (هيكشـــر – أولين) إلى نظريتين مترابطتين هما: [4]

- النظرية الأولى: تحاول تفسير سبب اختلاف النفقات أو المزايا النسبية بين الدول على أساس الاختلاف في الوفرة أو الندرة النسبية لعوامل الإنتاج.
- النظرية لثانيه: تحول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج فيما يعرف بنظريه تعادل عناصر أسعار الإنتاج.[5]

2. نظريه تعادل أسـعار عوامل الإنتاج (هيكشـر – أولين – سـامولسـون HOS ترتبط هذه النظرية بنظرية هيكشـــر أولين فنظريه هيكشـــر تحتوي على بعض العلاقات الســـعرية بين عوامل الإنتاج، وقد أشـــار هيكشـــر العام 1917م الى أن التعادل في الأســـعار المطلقة لعوامل الإنتاج يعتبر من اهم النتائج المترتبة على التجارة الخارجية والتي لا يمكن إنكارها[6]. ولقد طورها العالم الأمريكي بول سـامويلسـون، وقد أدى ذلك الى نظريته حول تعادل إثمان عناصر الإنتاج التي عرفت باسم نظريه هيكشر أولين ساموبلسون

[1] علي، عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2015، ص33.

[2] صدر الدين، صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص66.

[3] زير مي نعيمه، مذكره لنيل شهادة الماجستير، مرجع سبق دكره ص14.

[4] زير مي نعيمه، مذكره لنيل شهادة دكتوراه، مرجع سبق دكره ص 36.

[5] محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ،1999، جامعة الإسكندرية، ص144.

[6] شقيري، نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ،2015، ص22/21.

وتقول هذه النظرية انه إذا توفرت التجارة الحرة بين الدولة تتقلص الى حد كبير الفوارق بين أسعار السلع وبذلك تتعادل أجور عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاجها.[1]

3. نظريه **ستولبر ساموليسون :** تدرس هذه النظرية "**أثر تغير أسعار السلع على دخول عوامل الإنتاج**" وقد وضعت هذه النظرية عام 1941م، أي أنها سبقت الدراسة التي نشرها ساموليسون عن تعادل أسعار عوامل الإنتاج بنحو سبع سنوات، ولقد بنيت هذه النظرية على نفس الأسس التي قامت عليها نظرية هيكشر– أولين، ولكنها تبحث عن الأثر الذي يمكن أن يؤدي اليه التدخل في أسعار السلع على حجم إنتاج تلك السلع.[2]

4. **لغز ليونتيف (LEONTIEF PARDOX):** عندما تم تطوير نظريه نظرية عناصر الإنتاج في بدايات القرن العشرين، أدى الى غياب البيانات الاقتصادية الى جعل الاختبارات التجريبية للنظريات الاقتصادية شبه مستحيلة والبيانات الاقتصادية التي تقدم بطريقه روتينية في وسائل الإعلام لم تصبح متاحه حتى ما بعد القرن 1945.[3] حسب "هيكتر" فان الولايات المتحدة الأمريكية سوف تصدر سلع كثيفة راس المال وتستورد سلع كثيفة العمل ولاختبار ذلك استعمل "ليونيتيف" الجدول التالي الذي يبين الاحتياجات من راس المال العمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية من السلع المنافسة للواردات وفق أسعار سنه 1940م[4]

الجدول رقم (3): الاحتياجات من راس المال والعمل لكل 01 مليون دولار من صادرات الولايات المتحدة الأمريكية ومن السلع المنافسة للواردات أسعار 1947.

ما قيمته 1 مليون دولار من / الاحتياجات من	الصادرات	السلع المنافسة للواردات
راس المال (بالدولار بأسعار 1947) العمل (بالعامل في السنة)	2550780 182313	3091339 170004
راس المال لكل عامل (لأقرب ألف دولار)	14 ألف دولار	18 ألف دولار

المصدر زير مي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسان2016/2015،.ص19.

[1] ولاد صالح عامريه، حاج حمو يمنيه، نفس المرجع السابق ص12.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، الطبعة الأولى دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010، ص120/ 121.

[3] دبليو، تشارلز سوير وريتشارد، سبرينكل، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة: مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2015، ص 35 / 36.

[4] زير مي نعيمه، مرجع سبق دكره ص19.

نلاحظ من الجدول أن إنتاج ما قيمته 01 مليون دولار من الصادرات الأمريكية خلال سنه 1947م يتطلب اســـتخدام كميه من راس المال تقدر حوالي 2.6 مليون دولار والى كميه من العمل تقدر بحوالي 182الف عامل. أما إنتاج ما قيمته 01 مليون من السلع المنافسة للواردات فانه يتطلب استخدام كميه من راس المال تقدر بحوالي 3.1 مليون دولار والى كميه من العمل تقدر بحوالي 170 ألف عامل. ومن ذلك نجد أن وحده واحدة من الصـــادرات تتطلب ما قيمته 14 ألف دولار من راس المال لكل عامل بينما وحده واحده من السلع المنافسة الواردات تتطلب ما قيمه 18 ألف دولار من الراس المال لكل عمل.[1]

ثالثا النظريات الحديثة في التجارة الخارجية:

1. **نظريه الفجوة التكنولوجية:**

تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانيه حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو المنتجات بتكاليف اقل، الأمر الذي من شانه اكتساب الدولة ميزه نسبيه مستقله عن غيرها من الدول والفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج وتصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية.[2]

الشكل رقم: (1): الفجوة التكنولوجية لبوستر 1961

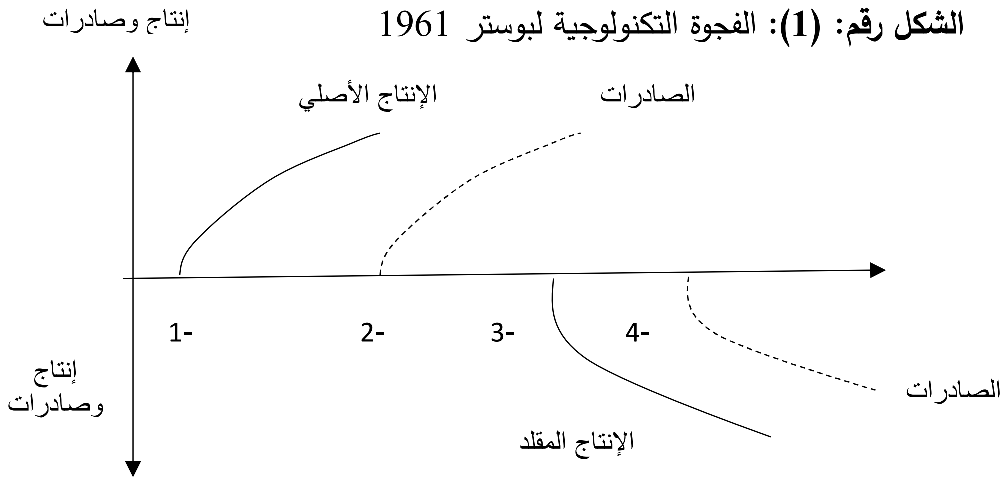

المصدر: السيد متولي، عبد القادر، مرجع سابق، ص 63.

---

[1] زير مي نعيمه، مرجع سبق دكره ص19.

[2] سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر، 2003، ص232/237.

يتضـــح من الشـــكل الســـابق أن الفجوة ف 1، ف 2، تعبر عن فجوة الطلب، والفجوة ف 1 –ف 3 تمثل فجوة التقليد، والفرق بين الفجوتين، ف 2 –ف3 يشـــير إلى الفجوة التكنولوجية. أما في حال ظهور إنتاج الســلعة في الدول المقلدة تفقد الدولة التي ابتكرت فيها الســلعة ميزتها النســبية، وتبدأ العوامل التكنولوجية بفقدان الدور الذي لعبته في تفســير قيام التجارة الخارجية بين الدول في الســلع الصــناعية ذات الكثافة التكنولوجية، ويحل محلها عامل الوفرة النسبية لعوامل الإنتاج في كلا الدولتين، باعتباره العامل الأساسـي لاختلاف المزايا النسبية الطبيعية وقيام التجارة الخارجية (نظرية هكشر – أولين).[1]

الجدير بالملاحظة أن الدولة التي فقدت الميزة الاحتكارية نتيجة تقليد مبتكراتها لا تقف ســاكنة في معظم الأحوال، ولكن تبحث عن ابتكار آخر أو تحديث جديد، وهو ما نراه في شـــكل تقديم أجيال متعاقبة من سلعة معينة كالحاسبات وغيرها، وبالتالي قد تستمر الدولة الرائدة في مجال الابتكار في التمتع بميزة نسبية في فرع معين من المصـــنوعات. كما تلعب الفروق في مســـتويات الأجور بين الدول المختلفة دورها في تحديد طو ل فترة التقليد، حيث يعتقد بوجود علاقة عكسـية بين اتسـا ع الفرق في مسـتويات الأجور وطول فترة التقليد. ويؤيد هذا الافتراض، اتجاه الشــركات عابرة القارات إلى نقل مواطن الإنتاج بســرعة إلى دول أخرى تتصف بانخفاض مستويات الأجور، خاصة عندما تشكل الأجور جزءا كبيرا من النفقات.[2]

يعتبر أهم انتقاد تعرض له نموذج الفجوة التكنولوجية هو أنه لا يوضــح حجم الفجوات التكنولوجية القائمة بين الدول المختلفة، ولا يقوم بفحص واختبار الأسـباب التي تؤدي إلى ظهورها ولا يبين كيف يتم بالضـبط التخلص من هذه الفجوات مع مرور الزمن، حيث حاولت نظرية دورة حياة المنتج سد هذه الثغرة.[3]

2. نظريه دوره حياه السلعة (المنتج):

تفسـر هذه نظريه تطور التجارة الدولية بالسـلعة الجاهزة اسـتنادا الى مراحل: الظهر، نمو (توسـع) الطلب، إشبا ع الطلب (النضـوج)، الركود أو الانحطاط (الأفول)، بحيث إن انتقال السلعة من المرحلة الى أخرى يخلق إمكانيات جديده لانتشـــار الإنتاج في بلدن مختلفة ذات مســـتويات مختلفة من توافر شـــروط الضرورية للإنتاج وذلك بسبب تبدل طابع الإنتاج الذي يتطلب مستوى معين من مهارات اليد العاملة.[4]

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص 127/126.

[2] سيد، متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011، ص 43.

[3] علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 146.

[4] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الشكل رقم: (2): مراحل تطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني.

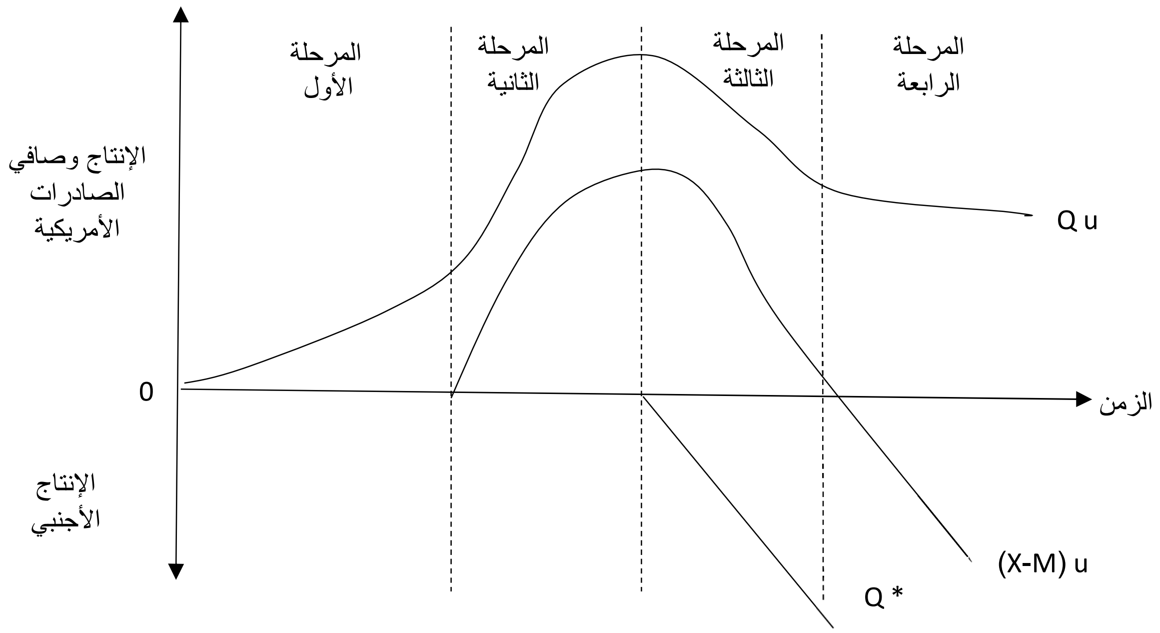

حيث أن :

Q u : تشير إلى كميات الإنتاج الأمريكي .

Q* : تشير إلى كميات الإنتاج الأجنبي .

(X-M) u: شير إلى صافي الصادرات من المنتج الأمريكي .

يبين الشكل مراحل تطور المنتج الأمريكي حسب الترتيب الزمني التالي:[1]

- يبدأ تطوير الإنتاج وتسويقه في السوق الأمريكي، مما يعني زيادة Q u
- (المرحلة الأولى) بعد نجاح المنتج في السوق الأمريكي، وجذب الطلب الأجنبي، فإن ذلك يؤدي إلى التوسع في الإنتاج Q u ، وبداية تزايد الصادرات الأمريكية، مما يعني اتساع الفارق بين الصادرات والواردات الأمريكية لصالح الصادرات، أي زيادة (X-M) u ؛
- (المرحلة الثانية) عندما تتمكن المؤسسات الأجنبية من اكتساب المعرفة التكنولوجية، وتصبح قادرة على إنتاج السلعة وتسويقها، فإن إنتاج هذه المؤسسات يأخذ في التناقص (تناقص Q u) إلى جانب انخفاض الصادرات الأمريكية للخارج (تناقص (X-M) u)؛
- (المرحلة الثالثة) بسبب تحقيق المؤسسات الأجنبية وفورات الحجم مع التوسع في الإنتاج للأسواق المحلية والأجنبية، فإنه يصبح لديهم ميزة نسبية في إنتاج السلعة، نتيجة لانخفاض التكاليف، وهذا بدوره يؤدي إلى أن تصبح أمريكا مستوردة لمن ينتج السلعة، وفي هذه الحالة فإن Q* تزداد بينما Q uو (X-M) u تتناقص بحيث أن صافي الصادرات الأمريكي(X-M) u يصبح سالب.

[1] حسام علي داود وآخرون، مرجع سابق، ص 55 / 56.

من خلال ما توصل إليه فرنون على الاقتصاد الأمريكي فقد قسم دورة حياة المنتج إلى أربعة مراحل، وهي[1] :

- **المرحلة الأولى (مرحلة المنتج الجديد):** تنتج السلعة بكميات قليلة وتكون تكاليف إنتاجها مرتفعة في هذه المرحلة، وتكون الكفاءات العلمية والهندسية هي العوامل الأكثر أهمية ويحتاج الأمر يد عاملة عالية المهارة، وتكون أسعار المنتج الجديد عالية لذا يكون الطلب عليها غير كبير كما أن تصدير السلعة يكون محدود .
- **المرحلة الثانية (مرحلة النمو أو التوسع):** يرتفع الطلب على السلعة التي تلقى قبولا متزايدا ويجرى إنتاجها بصورة متزايدة، وتنخفض تكاليف إنتاجها، وبالتالي أسعارها، مما يضاعف الطلب عليها، كما يتزايد الطلب عليها في الخارج، ففي البداية تتم تلبية الطلب من خلال الإنتاج في دولة الابتكار، ثم يبدأ إنتاجها في الخارج سواء بواسطة الشركة الأم أو بواسطة شركات أخرى.
- **المرحلة الثالثة النضج:** في هذه المرحلة يصبح المنتج نمطيا إذ تتزايد المنافسة عن طريق الأسعار بحيث يتركز الإنتاج في الدول ذات الأجور المنخفضة من أجل خفض التكاليف، وتبدأ الدول المقلدة بإنتاج المنتج وبيعه في أسواقها الداخلية.

المرحلة الرابعة (مرحلة الزوال "الهبوط"): تصبح السلعة قديمة بسبب ظهور سلع جديدة أكثر حداثةً وتطورا تلبي الحاجات نفسها، فعلى الرغم من انخفاض الأسعار فإن الطلب على السلعة ينخفض وإنتاجها يتراجع.

والتالي فالملاحظ أن التقدم التكنولوجي له دور هام في تحديد الميزة التنافسية خاصة في السلع الصناعية، ويمكن تمثيل مراحل الإنتاج بهرم قاعدته تمثل البداية ثم الصعود لأعلى حسب تطور المرحلة التي تمر بها السلعة كما يلي:

[1] محمد دياب، مرجع سابق، ص128/127.

الشكل رقم (3): مراحل الإنتاج حسب دورة حياة المنتوج.

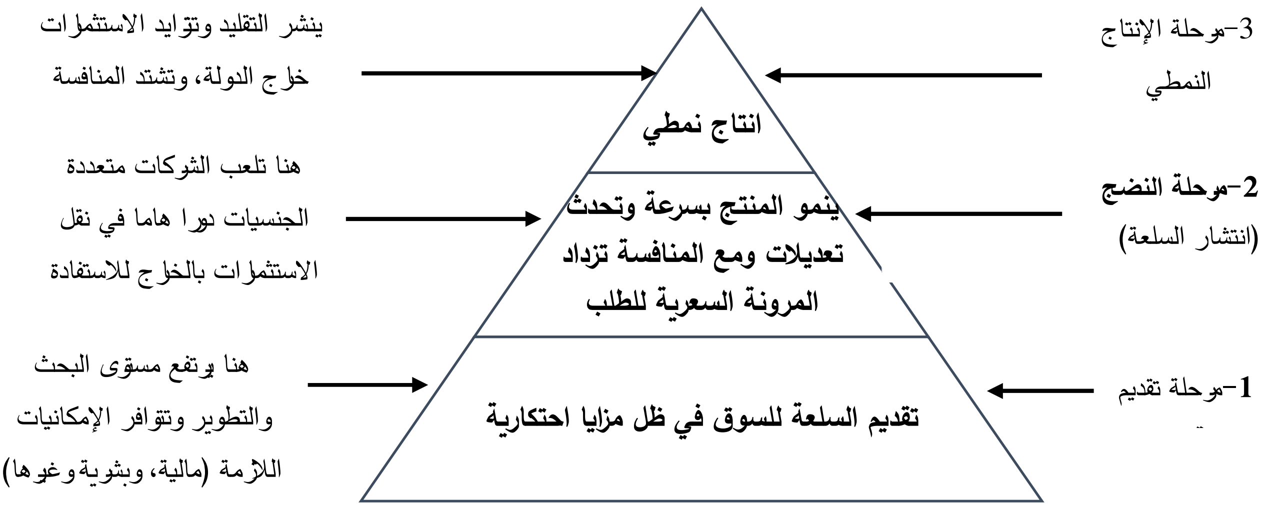

المصدر: كريم، مصطفى على حسن جوهر: مرجع سابق، ص: 14.

يتضح من خلال الشكل رقم (3) أنه في المرحلة الأولى يكون معدل النمو بطيئا، ثم يزدادا في مرحلة النضج، ثم يهبط عندما يصبح الإنتاج نمطيا، وخلال هذه المراحل المختلفة تختلف الأهمية النسبية لعناصر الإنتاج. يمكن استخدام مفهوم دورة المنتج لشرح بعض تجارة ما بين الصناعة سواء بين الدول المتقدمة وبين الدول النامية والدول المتقدمة، فعلى سبيل المثال قد تصدر دولة منتجا جديدا وفي نفس الوقت تستورد منتجاً مماثلا من دولة أخرى ، قد تصدر الولايات المتحدة نوعا جديدا من السيارات الرياضية لليابان وبالمثل تستورد أنواع أخرى من السيارات الرياضية من اليابان، ومع التدفق الثابت للمنتج الجديد والذي تم تطويره في الدول المتقدمة، تقوم التجارة ما بين الصناعة بين الدول ذات الدخل المرتفع مع تبادلها هذه المنتجات الجديدة فيما بينها، ويشير النموذج أيضا إلى أن الدول ذات الدخل المرتفع ستصدر أنواعا أحدث من المنتج للدول النامية، وتستورد أنواعا أقدم من المنتج من هذه الدول.[1]

تم ملاحظة دورة حياة المنتج في العديد من المنتجات كالراديو والتلفزيون والأنسجة من المركبات الصناعية والترانزستور والحاسبات، كما ظهرت شواهد على ا مكانية تقصير الفترة الزمنية بين المرحلة الأولى والمرحلة الرابعة، ولو أن طول الدورة يختلف من سلعة لأخرى، وتتميز فرضية دورة المنتج إلى

[1] دبليو، تشارلز سوير وريتشاردل، سبرينكل الاقتصاد الدولي، ترجمة: مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2015 ،ص 35 / 36.

إمكانية خضوعها للتطويع للظروف المختلفة وعوامل التفسير، إلا أنه بالقدر الذي تتسم هذه الفرضية بالمرونة، فإن ذلك يضعف قدرها بوصفها نظرية .

نموذج دورة حياة السلعة أو المنتج وإن كان يعكس حقائق في تطور إنتاج الكثير من السلع، إلا أنها لا تقدم تفسيرا شاملا لاتجاهات تطور التجارة الخارجية، فثمة العديد من السلع (على سبيل المثال السلع ذات دورة الحياة القصيرة، أو تلك التي تتطلب نفقات عالية، أو تتمايز إلى حد كبير من حيث النوعية، أو ذات دائرة المستهلكين الضيقة) لا تندرج ضمن سياق نموذج دورة حياة المنتج ،إلا أن بعض الشركات متعددة الجنسيات لا تعتمد في إنتاجها على المراحل التي تعتمد عليها نظرية دورة حياة المنتج حياة المنتج، إلا بل تنتج سلع نموذجية مباشرة على الصعيد العالمي، حيث الإنتاج مقسم ما بين مجموعة من الدول والبيع يتم مباشرة في كل الأسواق، في الواقع فإن العمليات التي تميز تصدير السلع، وإعادة توظيف رأس المال تعرضت إلى العديد من التغيرات، وتتمثل هذه التغييرات فيما يلي :

- ✓ تسارع عملية التجديد، التصدير والاستثمار في الخارج .
- ✓ الظروف الخاصة المشجعة للتجديد في الولايات المتحدة الأمريكية تتجه نحو الاختفاء عبر الزمن.
- ✓ بعض الشركات المتعددة الجنسيات تتطور حسب قاعدة مختلفة عن تلك الواردة في نموذج دورة حياة المنتج.

من هذا يمكن أن نلاحظ أن فرضية دورة المنتج لا تتقاطع مع نظرية التجارة النيو كلاسيكية الأخيرة (هيكشر –أولين) ،فهي ترى أن الميزة النسبية للصادرات الأمريكية تأتي من الوفرة النسبية لمورد الخبرة العلمية والتقنية، وما أن يتم اجتياز مرحلة تعلم تقنية المنتج حتى ينتقل إنتاجه إلى مكان آخر يتمتع بوفرة نسبية في عنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج الأخرى، ويمكن للولايات المتحدة الأمريكية نفسها أن تكون من جديد البلد صاحب الميزة النسبية، وهذا يمكن ملاحظته من استمرار تطوير المنتجات (مثل الحاسوب)، حيث يصعب دخول هذه الصناعة بسبب ما تطلبه من اقتصاديات الحجم ومن الخبرة العلمية والتقنية العالية فضلا عن ضخامة رأس المال.

3. نظريه تأثير حجم الإنتاج: (Theory of Scale Economies Model).

يتلخص جوهر هذه النظرية في أن الدولة ذات السوق الداخلية الكبيرة تصدر تلك السلع التي تتبع فائدتها من التوفير في الناتج الكبير فالتجارة الدولية تتيح توسيع سوق التصريف وتكوين السوق المتكاملة الوحدات الأكثر اتساعا من سوق أي دوله بمفردها مهما كان حجمها، أما الدولة ذات السوق الغير الكبيرة فتركز

جهودها على إنتاج السلع التي لا تتطلب ميزات الخاصة في الحجم بالرغم أسعار مبيعاتها المرتفعة إلا أنها لا تتمتع بطابع شمولي أيضا كونها لا تعالج سوى جزء في حاله السوق.[1]

المطلب الثالث: أسباب قيام التجارة الخارجية وأهدافها.

❖ **الفرع الأول: أسباب قيام التجارة الخارجية.**

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية الى سبب رئيسي المتمثل في جدور المشكلة الاقتصادية وذلك بسبب محدودية الموارد الاقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة الى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة إضافة الى أسباب أخرى أهمها:[2]

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة مما ينتج عنه عدم قدره الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا؛
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دوله مهمه يؤدي الى انخفاض التكاليف الإنتاج في الدولة ما مقارنه بارتفاع هذه التكاليف الإنتاج النفسية في دوله أخرى؛
- الفائض في الإنتاج المحلي مما يتطلب البحث عن الأسواق خارجيه لتسويقه؛
- السعي الى زيادة الدخل الوطني اعتمادا على أعلى دخل المحقق م التجارة الخارجية؛
- اختلاف الميول والأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية؛
- الأسباب الاستراتيجية وسياسيه المتمثلة في تحقيق النفود السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجرة بها عالميا؛
- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزه نسبيه واستبدالها بسلعة أخرى من إنتاج الدول الأخرى والتي تتمتع فيها تلك الدول بميزه إنتاجها وهذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي الى تقليل التكلفة نتيجة وفرات الحجم الكبير. [3]

❖ **الفرع الثاني: أهداف التجارة الخارجية.**

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى الى تحقيقها التجارة خارجيه في الاتي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج إن التصدير يؤدي الى زيادة الناتج الوطني مما ينعكس على وضع العمالة وتوفير السلع الضرورية والأساسية والعكس صحيح إذ أن ضعف التصدير يؤدي

---

[1] محمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 128.

[2] وليد عابي، مرجع سبق دكره، ص6.

[3] نفس المرجع السابق.

الى خســـارة في الناتج الوطني وتخفيض مســـاهمه الدولة في زيادة البطالة وتدهور المســـتوى المعيشي للأفراد.

- استيراده السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما فعلى سبيل المثال يمكن استيراد الآلات والمعدات الضرورية الأزمة لبناء مصنع النسيج إذ يمكن أن يوفر هذا المصنع العديد من فرص العمل بالتالي المساهمة في عمليه التنمية.
- إحلال الواردات وهذا يتوقف على عنصـــر التكلفة فاذا كانت الســـلع يمكن إنتاجها محليا بتكاليف معقوله فان مثل هذه الإنتاج أن يسبب مشاكل إدارية ورأسمالية ومشاكل في القدرات الفنية أيضا إلا انه يساعد على ترويج السياسية التجارية وبالتالي يمكن القيام بعمليات التصدير المهمة.
- نقل التكنولوجيا والتقنية لبناء وإعادة هيكله البنى التحتية للدولة
- الاســـتفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها الســـبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية
- دراســـة موازين المدفوعات للدول ونظم أســـعار الصـــرف فيها ومعالجه الاختلاف في موازين مدفوعات
- دراسة السياسات التجارية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية غير ذلك
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسيمتها المتميزة

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية.

هناك عده عوامل من شـــانها التأثير على التجارة الخارجية ســـواء كان في الدول النامية أو المتقدمة ومن اهم هذه العوامل نميز:[1]

1. مســـتوى التنمية الاقتصـــادية: حيث أن هذا العامل يلعب دورا في مجال التجارة خارجيه إذ أن الجمود والتأخر الاقتصـــادي لدولة ما يجعلها أكثر حرصـــا على وضـــع ســـياســـة تقييدية للتجارة الخارجية عكس ما هو الحال في اقتصاد متطور ومتقدم ذو قاعده اقتصادية قوية حيث انه يبتسم بمرونة في سياسة التجارة الخارجية.
2. أوضـــاع الاقتصـــادية المحلي والعالمي: هذه الأوضـــاع تؤثر في الاقتصـــاد المحلي والعالمي فالاقتصـــاد المحلى ولكي ترتقي صـــناعته فهو بحاجه الى ســـلاح خام لذا تلجأ الدولة الى التجارة

[1] عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى مصر، 2000، ص14.

الخارجية لاسـتيراد ما تحتاجه هذه الصـناعات طلب كما أن للطلب الاسـتهلاكي دور في تحديد سياسة التجارة الخارجية لدوله من حيث استيراد كميات من سلع ما ذات استهلاك واسع.

إما عند الاقتصـاد العالمي والدولي فان تغيير الطلب بالزيادة مثلا من شـأنه تشـجيع الدولة على زيادة حجم الصادرات من ناحية وكذا على استهلاكها من جهة أخرى.

3. انتقال الأيدي العاملة:

- تفاوت الأجور من دوله الى أخرى والذي يرجع الى تفاوت المستوى الاقتصادي بين الدولة؛
- الندرة النسبية والندرة المطلقة للعمالة؛
- اختلاف درجه المهارات على المستوى العالمي بالنسبة للأيدي العاملة؛
- تفاوت مستوى المعيشة والحضارة: مثل الهجرة الفلاحين من اجل تحقيق الأموال؛
- درجة التقدم الاقتصادي: ففي حاله الرواج يزيد الطلب على العمالة؛
- العوامل السياسية الحروب لها تأثير على العمالة مما يجر تحويلات النقود وتأثر القدرة السرئية.

4. راس المال

- **سعر الفائدة الحقيقي:** انتقال الأموال يكون تبعا لمعدل الفائدة المرتفع.
- **سعر الخصم:** إذا كانت نسبة الخصم منخفضه فإنها تكون مشجعه الانتقال رؤوس الأموال.
- **سعر الصرف:** راس المال الذي ترتفع قيمه عملته عالميا يكثر الطلب عليه من الدول الأخرى .

5. التكنولوجيا:

إن اختراع آلات جديدة تسـاهم في الإنتاج والتغلب على مشـاكل نقص الأيدي العاملة يوفر الجهد، التكاليف، الوقت والجودة مما يؤثر على التبادل التجاري.[1]

6. سوء توزيع الموارد الطبيعية بين بين الدول.

تركز مصـادر الثروة في بعض الدول والذي يؤدي الى تركيز شـديد مناظر للتجارة الخارجية حيث إن العديد من الدول التي تحتوي على المواد الأولية كالنفط والفحم والحديد وتزداد أهميتها باعتبارها منتجه لهذه الموارد أو امتلاكها لتربة خصبه وبالتالي تتخصص هذه الدول في إنتاج المنتجات الزراعية.[2]

7. حجم الدولة:

الذي يؤثر في درجه تكامل الموارد الطبيعية والبشـرية وتوفر مزايا الإنتاج الكبير الذي يتطلب سـعة في الأسواق حيث يساهم هذا في تفسير قيام التجارة بين الدول وخاصه بين الدول الصناعية.

---

[1] عبد الباسط عبد الوفا، مرجع سبق دكره، ص14.

[2] محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، الطبعة الأولى لبنان، 2010، ص14.

8. العامل السياسي:

الذين يلعب دورا في تحديد الأفق المفتوح أمام الدول في مجال التجارة الخارجية

9. تغيير الميزة النسبية:

حيث أن جانب كبير من التجارة الدولية يقوم على الفوارق في المعرفة الفنية بين الدول بصـــرف النظر عن ظروف كل منهما أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج. [1]

10. التجـارة ونفقـات النقـل:

تؤثر نفقات النقل في تيار الاتجاه العام للتجارة حيث أن انخفاض نفقاته تؤثر في انخفاض نفقات الإنتاج الإجمالية عكس ما يؤدي الى اتســـاع نطاق التجارة الدولية وعموما يعزى قيام التجارة الدولية فيما بين الدول الصناعية في جانب منه إلى نفقات النقل[2]

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي.

تتضمن مفهوم النمو الاقتصادي بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية كمعايير لتحديد مفهومه، كما تتعدد أنواع النمو الاقتصادي ومحددات ونظريات وهذا ما سيتم توضيحه فيما يلي:

المطلب الأول: مفهوم وأنواع النمو الاقتصادي

❖ الفرع أول: مفهوم النمو الاقتصادي:

يعد مفهوم النمو الاقتصـــادي من أكثر المصـــطلحات الاقتصـــادية تداولا في أوســـاط المنظرين والمفكرين الاقتصـاديين وحتى السـياسـيين، وهناك العديد من مفاهيم وضـعت له لكن أكثرها شـمولا يتمثل فيما يلي:

- يمكن النظر الى النمو الاقتصـادي على انه يتمثل في تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وزيادة متوسط نصيب الفرد منه عبر الزمن، ووفقا لذلك فان النمو الاقتصادي يتضمن ما يلي:

1. تحقيق زيادة في متوســـط نصـــيب الفرد من الدخل القومي وهذا يتطلب ان يكون معدل نمو الدخل القومي أكبر من معدل السكان حيث أن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي – معدل نمو السكان

[1] زينب حسين عوض الله، **نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 1998، ص63 /68.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، لبنان، 1996، ص82.

2. أن تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد حقيقة وليست نقدية وهذا يتطلب أن يكون معدل نمو الدخل لفرد يفوق معدل تضخم.

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي = معدل زيادة في دخل الفردي – معدل التضخم

3. أن تتسم زيادة في متوسط الفرد بصفة الاستمرارية أي تكون على المدى الطويل وبالتالي فان نمو العابر لا يمثل نمو المفهوم الاقتصادي.[1]

وعلى العموم يمكن أن نعرف النمو بالزيادة المستمرة في كمية السلع وخدمات المنتجة من طرف الفرد في المحيط اقتصادي معين (1)، غير انه هناك من يعرف النمو الاقتصادي بالزيادة الكمية لكل من الدخل القومي والناتج القومي (2)، إما الاقتصادي "**s.kuznets**" في كتابه النمو و الهيكل الاقتصادي يعرف النمو الاقتصادي كما يلي "النمو الاقتصادي هو أساس الظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبد ما بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي (3)،ويعرفه "جون ريف وار" التحول التدريجي الاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية بحيث الوضعية التي تصل إليها الاقتصاد هي في إجمالي الدخل الداخلي للبلد مع كل ما يحققه من الزيادة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.

يعرف **"simon kuznets"** النمو الاقتصادي على انه الزيادة القدرة الدولية في اجر طويل على عرض مجموعة متنوعة على سلع اقتصادية لسكانها، وتعتمد زيادة في قدرة الإنتاجية على التقدم التكنولوجي وتعديلات الأيدلوجية التي يحتاج الوضع إليها. ويحتوي هذا المفهوم على ثلاث مكونات تعد هامة وتتمثل في:

1. إن استمرارية لزيادة في زيادة الإنتاج القومي هي مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، إما قدرة على توفير القدر الوفير من السلع فهي إشارة لنضج الاقتصادي.
2. أن الإمداد التكنولوجيا المتقدمة هو الشرط الرئيسي الاستمرارية النمو الاقتصادي.
3. لتحقيق إمكانية النمو المصاحب لتكنولوجيا الجديدة، لابد من إجراء تعديلات مؤسسية أيدلوجية، حيث أن التكنولوجيا بدون الابتكارات الاجتماعية الملازمة لن تصبح ذات جدوى كما ينبغي ضرورة تحقيق التكامل بين المداخلات[2].

[1] السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008، ص339.

[2] علي إبراهيم على عطا، **الحكومة الإلكترونية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة إلى مصر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2011، ص44.

وهكذا يمثل النمو الاقتصادي زيادة في قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل الاقتصادي الوطني، والتي ينجم عنها زيادة مســـتمرة في الدخل الوطني الحقيقي وبمعدلات أعلى من معدلات نمو الســـكان، بالشكل الذي يضمن زيادات مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي. وتعتمد الزيادة في قيمة الســـلع وخدمات المنتجة على التقدم التكنولوجي الذي يدعمه ويكمله تنمية البيئة المؤســـســـاتية والمجتمعية، التي تعزز وتوفر المناخ الملائم الذي يســاعد على عمل والابتكار من اجل تحســين وســائل الإنتاج.

❖ **الفرع ثاني: أنواع النمو الاقتصادي**

1. **النمو التلقائي"sbontanous grouth"**: ويقصـــد به ذلك النمو الاقتصـــادي الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي مخطط اقتصـادي، ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص، أو مؤسسات اقتصادية على مستوى الدول الرأسمالي

2. **النمو العابر "transient grouth"**: هو النمو الذي بالزوال وعدم الثبات وذلك نتيجة لعوامل خارجية تســتحدثه وســرعان ما تزول يرافقها زوال النمو ونراه خاصـــة في الدول النامية والدول العربية النفطية التي ترفع استثمارها بارتفاع البترول وتنخفض بانخفاضها.
3. **النمو المخطط "blaned grouth"**: ويكون نـاتجـا عن عمليـة تخطيط شـــــاملا لموارد ومتطلبـات المجتمع، ويسـمى التخطيط القومي الشـامل لكافة القطاعات أي تقوم على سـياسـة، الملكية الجماعية لوسـائل الإنتاج وهذا تأتي أهمية العدالة الاقتصـادية والاجتماعية في القطر، ونجاح هذا النمط ويعتمد على إمكانية وقدرة المخططين وواقعية الخطط المرسـومة وفاعلية التنفيذ والمتابعة والمشـتركة من قبل الجماهير الشعبية في عملية التخطيط وعلى جميع المستويات.
4. **النمو الموسع:** ويتسم بنمو الدخل بنفس معدل نمو السكان، أي أن الدخل الفردي ساكن.
5. **النمو المكثف:** ويتسم بنمو الدخل بقدر يفوق نمو السكان وبالتالي فان الدخل الفردي يرتفع[1].

[1] زقرير عادل، **أثر التطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي** (دراسة حالة في الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015/2014، ص6.

المطلب الثاني: مقاييس النمو الاقتصادي.

إذا كان النمو الاقتصـــادي يعرف على انه ارتفاع المداخيل الوطنية أي بمعنى ارتفاع الناتج الخام في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، إذا لقياس هذا التغير الحاصل في الحجم النشاط الوطني والذي يعبر على النمو الاقتصادي يتم دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط ومن أهمها:

أولا: الدخل الوطني الكلي[1]:

حيث اقترح "Mead" استخدام هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل إلا انه لم يقبل في الأوساط الاقتصادية لان زيادته أو نقصانه قد تؤدي الى نتائج إيجابية أو سلبية فزيادته لا تعني شيء إذا كان اقل من معدلات نمو سكان، كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني بالضرورة تخلفا اقتصاديا، إضافة انه معيار محدود القيمة إذا انتشرت من والى الخارج.

ثانيا: الدخل الوطني المتوقع:

وحيث أن البعض من الاقتصـــاديين اقترح قياس النمو على أســـاس الدخل المتوقع وليس الفعلي خصوصيا لدى الدول التي تملك موارد غنية كامنة معطلة.

ثالثا: متوسط نصيب الفرد:

وهو أكثر المعايير استخداما وصدقا بحسب الكثير من الاقتصاديين ،غير أن قياسه وإحصاءه يعرف بعض المشـــاكل والصـــعبات لدى البلدان النامية، مم ا يجعل مقارنة المجتمعات به غير دقيقة لاختلاف أســس وطرق القياس والتقدير، كتلك القائمة على حســاب انطلاق من إجمالي الســكان أو تلك المعتمدة على سكان العاملين فقط ،فحساب الدخل لجميع السكان مفيد من نواحي الاستهلاك ،وحساب لقوة العمل مفيد من نواحي الإنتاج .وفي هذا الشأن اعتقدCharles Kindleber " إن اهتمام التنمية يجب أن يوجه الى الإنتاجية وليس الى مستوى المعيشة ،وأما جمهور الاقتصاديين فيتمسكون بمعيار متوسط نصيب الفرد من دخل لكون الهدف النهائي للتنمية هو رفع مستويات المعيشة والرفاهية وحيث:

$$\text{معدل النمو الحقيقي} = \frac{\text{الدخل الحقيقي للفترة } t - \text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}{\text{الدخل الحقيقي للفرد للفترة } t-1}$$

[1] كبداني سيدي احمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنتا بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، السنة الجامعية 2013/2012، ص22 /23.

يستخدم هذا المعيار للقياس النمو في الدخل في فترتين متتاليين، وهو لا يصلح معدل النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة حيث يستخدم مؤشرات أخرى.

رابعا: المعدلات النقدية للنمو

هنا يتم قياس معدلات النمو من خلال تحويل المنتجات العينية والخدمية الى ما يعدلها بالعملات النقدية المتداولة ويعتبر ذلك أفضل الأساليب المتاحة للتقدير خاص بعد إجراء التعديلات والآخذ بعين الاعتبار سوء التقدير والتضخم وتسب التحويل فيما بين مختلف العملات والأساليب المحاسبية التي تأخذ بها الدوال مع محاولة الاتفاق على نضام محاسبي موحد تلزم به جميع الدول مما يسهل التعامل مع البيانات الاقتصادية المنشورة[1].

ويتم قياس قيم معدلات النمو باستخدام مختلف أنواع الأسعار منها الجارية والثابتة والدولية:

1. **معدلات النمو بالأسعار الجارية (تقدير الناتج المحلي الخام بالقيمة الاسمية):**

عادة ما يتم قياس الدخل القومي باستخدام العملات المحلية ويتم نشر هذه البيانات سنويا، وبالتالي يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة بفترات معينة استبدال الى هذه البيانات، ويعتبر هذا الأسلوب ناجحا لقياس معدلات النمو القصيرة الأجر.

2. **احتساب معدلات النمو بالأسعار الثابتة (التقدير بالقيمة الحقيقية):**

تحسبا لأثر التضخم أصبح من الضروري تعديل البيانات استنادا الى الأرقام القياسية لأسعار باعتبار أن الأسعار الجارية لا تعبر تعبيرا صحيحا عن زيادة في الإنتاج أو الدخل بالتالي اللجوء الى تقديرها بالسعار الثابتة بعد تقسيمها على الرقم القياسي الأسعار ويصلح هذا الأسلوب هذا احتساب معدلات النمو لفترات زمنية طويلة.[2]

3. **احتساب معدلات النمو بالأسعار الدولية:**

ويتم اللجوء لهذه الطريقة عند المقارنة، بل يتم استخدام العملات المحلية عند إجراء الدارسات الاقتصادية المقارنة، بل ينم استخدام عملة واحدة قوية عادة ما تكون الدولار الأمريكي لحساب المقاييس المطلوب حسابها خاصة في مجال التجارة الخارجية وبالتالي تقوم بالعملات المحلية وتحول الى ما يعدلها من ذلك العملة الموحدة دوليا بعد إزالة إثر التضخم.

[1] سبكي وفاء، **النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري، دراسة قياسية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد –تلمسان– ،2013/2012، ص7.

[2] سبكي وفاء، نقس المرجع، ص 8.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي

ان النظريات الاقتصادية تختلف اختلافا كبير في تحديدها للعوامل المحددة للنمو الاقتصادي بعدد من المتغيرات الجزئية مثل عناصـــر الإنتاج، والمتغيرات الكلية مثل مدى توافر الموارد الطبيعية لذلك فان تحديد مصــدر النمو يعتبر مهما لتفعيل النمو الاقتصــادي واســتمرار يته واســتمراره وذلك من خلال تبني ســياســات اقتصــادية ملائمة لتفعيل تغيرات هيكلية مناســبة، حيث هناك عدة عوامل تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي تتقسم الى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية ويمكن إيجازها فيما يلي:[1]

أولا: العوامل الاقتصادية: هناك خمس عوامل اقتصادية وتتمثل في:

1. كمية ونوعية الموارد البشـرية: يمكن قياس معدل النمو الاقتصـــادي بطريقة الدخل الفردي الحقيقي للفرد يساوي الناتج القومي الإجمالي قسمة عدد السكان، وكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في الســـكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الحقيقي أكبر وبالتالي زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي.
2. الموارد الطبيعية: يعتمد إنتاج اقتصـــاد معين وكذلك نموه الاقتصـــــادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوصية التربة، وفرة المعادن، المياه الغابات ... الخ.
3. تراكم رأس المال: يتعلق رأس المال كعامل مؤثر في معدل النمو الاقتصـادي بالدرجة الأولى بحجم الادخار أي بحجم الدخل الذي يمكن للمجتمع توفير وعدم إنفاقه على الســلع الاســتهلاكية بل يتم توجهيه الى الإنفاق على الســـلع الرأســـمالية كالمعدات ولآلات الإنتاجية والبني التحتية كالطرق والمدارس، وهذا يتطلب من المجتمع الامتناع عن استهلاك جزء من الإنتاج في الوقت الحاضر.
4. التخصـص والإنتاج الواسـع: ان مبدأ التخصـيص وتقسيم العمل الذي نادي نادي به ادم سـميث منذ عام 1776م يعتبر مبدأ مهما في تحقيق النمو الاقتصـادي حيث ان تقسـيم العمل والتخصـيص في هذا العمل يؤدي بالضرورة الى تحسين كمية ونوعية الإنتاج بنفس الكمية من مداخلات هذا الإنتاج وهو ما يســمى اقتصـــادي بتحســين الكفاءة الإنتاجية للعامل، والحاجة لتقســيم العمل في البلدان النامية تكون اقل وذلك لمحدودية حجم الأسواق.
5. البيئة الاقتصادية: ان وجود بيئة اقتصادية مناسبة تؤدي حتما الى تعزيز عمليات النمو الاقتصادي في أي دولة. ونعني بالبيئة الاقتصادية مجموعة العوامل التي تساند تحقيق أهداف النمو الاقتصادي كوجود نظام مصـرفي كفؤ وقادر على تمويل عمليات النمو الاقتصـادي، وجود نظام ضـريبي ملس

[1] قابوش فريال، **أثر التنويع على نمو الاقتصادي في الجزائر**، كلية العلوم الاقتصادية جامعة أم لبواقي، سنة 2018/2017، ص24/23.

ومرن لا يعمل على إعاقة الاستثمارات ووجود نظام سياسي مستقر يعمل على تحفيز التقدم والنمو الاقتصادي

6. التقدم التكنولوجي: يعتبر هذا العامل أيضا من أهم العوامل التي تسهم في تحديد النمو الاقتصادي، فالسـرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي الى زيادة مستوى المعيشة للسكان، ولعل الاختراعات التي حدثت في القرنين الثامن والتاسع عشر.

ثانيا: العوامل الغير الاقتصادية

تلعب كل العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية دورا هاما في عملية النمو الاقتصادي، وفي هذا الأخير الصدد فان العوامل السياسية، الاجتماعية والثقافية لها نفس القدر من الأهمية مثل العوامل الاقتصادية في تحديد النمو الاقتصادي للبلد.

1. انتشار التعليم: انتقال أو انتشار التعليم على نطاق واسع هو عن صر مهم للغاية للنمو الاقتصادي للبلد حيث أكد في كتابته التنمية الاقتصادية على دور التعليم كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي.
2. العوامل السياسية: يرتبط النمو الاقتصادي ارتباطا وثيقا بالوضع السياسي للبلد فكلما كان البلد مستقرا زادت ثقة الأفراد وبالتالي الأنظمة القوية والفعالة تعمل على تحفيز تراكم الملكية الخاصة.
3. العوامل الاجتماعية: يتأثر النمو بشكل بالتغيرات الاجتماعية، التي تتغير على مستوى سلوكيات الإفراد والتي تتغير بتوسع التعليم وانتقال النفقات من مجتمع لأخر.

المبحث الثالث: التأصيل النظري والتطبيقي لمساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

تعد التجارة الخارجية أحد أهم القطاعات التي تربط بين الاقتصـاد المحلي واقتصـاديات العالم الخارجي لما تضمنه من تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال من داخل الدول إلى خارجها، وأيضا لما تخلقه من علاقات في اقتصـاد الكلي، وتعد المحرك الرئيسـي للنمو الاقتصـادي حيث ترتبط ارتباطا وثيقا مع الناتج المحلي الإجمالي ، وسنركز في هذا المبحث على دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصـادي وفي تحديد الدخل المحلي ويعتبر الكلاسيك هم الأوائل الذين تنبها بالدور الأساسي لحرية التجارة الخارجية في تحفيز الأداء الاقتصـــادي وزيادة الدخل المحلي وفي زيادة التراكم الرأســـمالي وتكوين ثروة الأمم، أما النموذج الكينزي فيوضح كيفية تحديد.

المطلب الأول: التأصيل النظري لمساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تحديد دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي

في ســبيل تحديد دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية والنمو الاقتصـــادي طرح الاقتصـــادي الأمريكي **"ميشيل تودارو"** في كتابه المعروف التنمية الاقتصادية الأسئلة التالية:[1]

أ- كيف تؤثر التجارة الخارجية على معدل وهيكل وسمة النمو الاقتصادي للدول النامية والأقل نموا؟

ب- وهذا ما يســـمى تقليديا بالتجارة كمحرك للنمو، وما هي شـــروط تحقيق التجارة الخارجية لطموحات التنمية؟

ج- كيف يكمن للتجارة الخارجية أن تعيد توزيع الدخل والثروة داخل الدولة الواحدة بل وبين الدول المختلفة على مستوى العالم؟

د- وهل تعتبر التجارة أداة أو قوة لتحقيق المساواة على المستويين المحلي والدولي أم أنها تعمق من عدم المساواة وكيف يتم توزيع المكاسب والخسائر بين الدول؟

هـ- تحت أي شـــروط أو ظروف تســـتطيع التجارة أن تســـاعد الأقل نموا من تحقيق النمو الاقتصـــادي والتنمية؟

[1] ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: محمود حسين حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006، ص55.

و- هل تستطيع الدول الأقل نموا بأفعالها المنفردة تحديد حجم وكمية التجارة التي يجب أن تشترك بها دوليا؟

ز- هل على الدول الأقل نموا أن تطيق سياسة التوجه للخارج (حرية التجارة، نقل التكنولوجيا والأفكار، ...الخ) أم تتبنى سياسة التوجه نحو الداخل أم تختار المزج بين السياستين؟

وأعطى **"ميشيل تودارو"** الإجابات والاستنتاجات عن هذه الأسئلة، وفيما يلي نستعرض الإجابات على الأسئلة السابقة:[1]

- بالنظر إلى معدل وهيكل النمو الاقتصادي فإننا نستنتج أن التجارة يمكن أن تصبح محركا وحافزا مهم من أجل النمو الاقتصادي السريع، كما يعد الوصول إلى أسواق الدول المتقدمة حافزا مهما للاستفادة من الموارد البشرية وموارد رأس المال المعطلة، كما تستطيع عوائد الصرف الأجنبي الموسعة عن طريق تحسين أداء الصادرات توفير المال الضروري للدول النامية وزيادة مواردها المالية.
- بالنسبة للأثر التوزيعي للتجارة فإنه يمكن القول وجود توزيع غير متكافئ على الدول الغنية وداخل الدول الفقيرة وبشكل غير متكافئ أيضا للمقيمين الأجانب والمواطنين الأثرياء، ولا يجب أن نرجع هذا فقط للتجارة الخارجية، بل إنه يرجع أيضا للترتيب الاقتصادي والاجتماعي والمؤسسي غير المتكافئ بسبب النظام العالمي الذي تحكم فيه دول قليلة قوية وشركاتها المتعددة الجنسيات.
- بالنسبة للشروط أو الظروف التي تستطيع التجارة الخارجية من خلالها أن تساعد الدول النامية كي تحقيق مصالحها في التنمية توجد بشكل كبير في قدرة الدول النامية على أن تستخلص من الدول المتقدمة امتيازات تجارية مرضية، وخاصة في شكل إزالة المواقع بالنسبة لصادرات الدول النامية من السلع المصنعة بعمالة مكلفة وأيضا الحد الذي تستطيع عندها الصادرات للدول النامية أن تستغل من موارد رأس المال النادرة الاستغلال الأقصى للعمالة الغزيرة المعروضة، والتي لا تزال غير مستغلة سوف تحدد الدرجة التي تستطيع عندها عوائد الصادرات أن تفيد المواطن العادي.
- فيما يخص السؤال الرابع لا تستطيع الدول الأقل نموا تحديد مقدار تجارتها عن طريق غلق حدودها مع باقي العالم الخارجي وذلك لأنهم يفتقرون للموارد والأسواق التي تحقق لهم الاكتفاء الذاتي، بل إنهم يفتقرون أيضا لمقومات بقائهم خاصة في مجال إنتاج الغذاء وغالبا ما يعتمد على قدرتهم على ضمان الحصول على السلع والموارد الأجنبية، كما أن الظروف التي تستطيع تلك الدول من خلالها الحصول على الموارد سوف تؤثر بشكل كبير على طابع عملية التنمية.

[1] ميشيل تودارو، مرجع سبق ذكره ص506.

- وبالنسبة للسؤال الخامس يرى تودارو من الممكن لصالح هذه الدول أن تفضل بشكل جوهري كل من التجارة الدولية الحرة بين الدول الفردية والتعاون المشترك بين مجموعات الدول النامية في شكل تجمع قائم على الاعتماد على النفس بشـــكل كبير، لذا فعلى الدول النامية أن تكون انتقائية في علاقتها الاقتصادية مع الدول المتقدمة ويجب عليهم أن يقوموا بتوسيع صادراتهم كلما كان ذلك ممكنا.

علاوة على ما ســبق ذكره، هناك علاقة بين التجارة الخارجية والاقتصـــاد ولها أثار حاســـمة عليه باعتبارها من اهم القطاعات الحيوية المحافظة كما قد تكون مدمره ويظهر هذا وضـــوح من خلال الأثار على المتغيرات أو المباشرات الكبرى الاقتصاد وهي كما يلي:

1. **<u>النمو الاقتصادي</u>:**

ترتبط التجارة الخارجية ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصـادية وخططها، فالتنمية الاقتصـادية وما ينتج عنها من ارتفاع مســـتوى الدخل القومي تؤثر في حجم ونمط التجارة الخارجية كما أن التغيرات التي تحدث في ظروف التجارة الخارجية تؤثر بصوره مباشره في مؤشرات النمو الاقتصادي باعتبار الصادرات إضافة أو حقن في الاقتصاد حسب التعبير الكيتري "Lnjrction".[1] للصادرات دور كبير في النمو الاقتصادي فمن ناحية تســـاهم في زيادة الدخل القومي من خلال الموارد المعطلة وعلاقات المدخلات والمخرجات والتقدم التكنولوجي ومن ناحية أخرى يؤدي نمو الصـــادرات بمعدلات متزايدة إلى التوازن في ميزان المدفوعات في مراحل التنمية الاقتصـــادية. كما أن الواردات تســـاهم في توفير متطلبات النمو الاقتصـــادي وهي بمثابة عمليه تسرب "Leakage" [2] إلا أنها تساهم في نمو الدخل القومي بشكل غير مباشر عن طريق تمكين الاقتصـــاد القومي من مواجهة أعباء التنمية، من حيث التموين بالمواد والســلع الصــناعية، وكذلك الســلع الاستهلاكية وهذا بهدف زيادة وتوسيع الإنتاج وتوزيعه. كما أن أهم ميزة تضيفها التجارة الخارجية لدولة ما مع العالم الخارجي هي أن قيام التجارة يســمح لها بســد العجز الذي تعاني منه محدودية مواردها خاصــة الطبيعية والبشرية وتركيز جهدها الإنمائي في المجالات التي تكون لها فيها ميزة، وبهذا يتضح أن التجارة الخارجية عصب التنمية الاقتصـادية خاصـة في الدول النامية نظرا لاعتمادها الكبير على السوق العالمي وطبيعة تركيب اقتصادها.

---

[1] Henri Guitten et Gérard Bramoulle " ، Economie politique، Paris، Dalloz، 1984، p110.

[2] عادل أحمد حشيش أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص109.

2. <u>الدخل القومي</u>:

نظرا للعلاقة الوثيقة بين التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية، فالتجارة الخارجية تؤثر بصورة مباشرة في تركيب الدخل القومي وفي مستواه وتزدهر التجارة الخارجية في نفس الوقت، أما تأثير التجارة الخارجية على الدخل القومي، فيمكن أن تبينه من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- أي تجارة تأتي للدولة بدخل إضافي، وأيها تؤدي لإنقاص الدخل الموضوع تحت تصرفها؟

الظاهر أن صادرات البلد تعود عليه بدخل إضافي فهي تعني زيادة الطلب على إنتاجه، وبالتالي تجلب له دخلا إضافيا من الخارج. ضمن هذه الناحية يعتبر التصدير كالإستهلاك كلاهما يجر طلبا على السلع أما الواردات فهي لا تعود على البلد بدخل مباشر بل تنقص الدخل المعد للتصرف فيه، والموجود بصورة مباشرة من خلال الإستيراد ويدخل في البنية التحتية للإقتصاد ومن هنا يعتبر الإستيراد كالادخار فهو إبعاد جزء من الدخول عن التداول.

وهكذا يمكن تصور معادلة الدخل القومي كما يلي:

الإنتاج – الصادرات + الواردات = الاستهلاك + الإستثمار

أو

الدخل القومي = الإنفاق المحلي (الإستهلاك المحلي + الإستثمار المحلي) + الإنفاق الحكومي + الصادرات – الواردات[1]

- والسؤال الذي يستوجب الإجابة عنه هو: إلى أي مدى يزيد الدخل بزيادة صادراته وإلى أي مدى ينقص بزيادة وارداته؟ يمكن الإجابة عنه بالتطرق إلى ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية حيث يوضح أن كل زيادة صافية في الدخل القومي وكل نقص صافي فيه وبالتالي المضاعف هو عبارة عن عدد المرات التي يجب أن نضاعف فيها مقدار الحقنة الأصلية لمعرفة الزيادة الكلية في الدخل وكل زيادة أصلية في الدخل تؤدي في العادة إلى زيادة في الاستهلاك وزيادة أخرى في الإدخار وزيادة ثالثة في الاستيراد.

3. <u>استغلال الموارد</u>:

تمكن التجارة الخارجية من استغلال أكفأ للموارد الطبيعية والمكتسبة، فالتصدير إستراتيجية وبدونه لا تستطيع المشروعات تحقيق وفورات الإنتاج وربما تبقى بعض الموارد عاطلة ولكن من خلال التجارة الخارجية يمكن تصديرها مصنعة أو على حالتها. كما أن سياسة تقدير ومعرفة

[1] عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص108.

الواردات تهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يتخذ كذريعة للحد من التعامل مع العالم الخارجي، إلا أن هذا يعتبر أمر مستحيل وكذلك خسارة اقتصادية فادحة لأنه يتجاهل المزايا الناتجة عن تقسيم العمل والتخصص الدولي.

4. **توزيع الدخل:**

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة تتمثل في إعادة توزيع الدخل القومي والعمل الاجتماعي، ولكنها لا تعمل بالضرورة على المساواة بين جميع دول العالم ويرجع ذلك إلى تباين مستوى التنمية الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول المتخلفة وعليه فإن المزايا النسبية للتجارة الخارجية تعود بصفة أساسية إلى الدول التي تتمتع بإنتاجية عالية. لا تستطيع الدول النامية أن توقف عمليات التصدير والاستيراد نتيجة عدم حصولها على المزايا التي تخص بها الدول المتقدمة فهي تعاني نقصا في بعض السلع الرأسمالية تحول بينها وبين استغلال مواردها وتنمية اقتصادها وليس من سبيل إلى ذلك إلا عن طريق الاستيراد. كما تعمل على إعادة توزيع الدخل من خلال عمليات التصدير والاستيراد والإنتاج فتعمل على تغيير هيكله وتركيبه لهذه الدخول ونسبتها بين المنتج والناتج والمستهلك...وتعمل على تعديل هذه التركيبة من خلال التفضيل بين فائض المستهلك وفائض المنتج أو بين المنتجين أنفسهم والمستوردين.

الفرع الثاني: التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي في نظرية النمو.

شهدت العقود القليلة الماضية عددا من الأبحاث والدراسات التي تبرز العلاقة القائمة بين التجارة الخارجية بمختلف مكونتها (الصادرات والواردات) والنمو الاقتصادي في كل من الدول النامية والدول المتقدمة على حد سواء، وقد اهتمت هاته الدراسات النظرية والتطبيقية بتحديد دور التجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، ومن اهم هذه النماذج والدراسات نذكر منها:

بدأ تطورات نظرية النمو الداخلي **"برومر ولكاس"** وقدمت أسس نظرية بالغة الدقة للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل، وبالأخص الفروض النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي الداخلي التي تعمل على تقليص العوائق التجارية وتسرع معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل وذلك من خلال:[1]

- استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتكورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع؛
- زيادة المنافع المتدفقة من الأبحاث والتطوير ؛

[1] خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوريع، عمان، الأردن، 2014، ص180.

- تحقيق اقتصاديات الحجم في الإنتاج،
- تقليل تشوهات الأسعار يقود إلى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات الاقتصادية؛
- تحقيق تخصص وكفاءة أكبر في إنتاج المدخلات الوسيطة؛
- القلم منتجات وخدمات جديدة.

وتبحث هذه النظرية بشكل تفصيلي وبمزيد من الدقة على أقل قدر ممكن من العوائق التجارية للقنوات الحقيقية التي تحفز النمو في الأجل الطويل، وبشكل محدد تبحث عن تفسير كيفية خلق الآثار الخارجية الناتجة عن التغيير التكنولوجي الداخلي.

2- نموذج هاري جونسون JOHNSON:[1]

بعد **جونسون** من بين الاقتصاديين الذين كانت نظرياتهم موجهة نحو أثر التنمية الاقتصادية على المبادلات الخارجية، حيث يدرس تأثير مختلف أنواع النمو الاقتصادي على المبادلات الخارجية ويغير ثلاث أنواع نمو محايد ونمو له اتجاه داخلي ونمو له الخارجي. وحسب **جونسون** يكون نمو حيادي عندما تكون زيادة الدخل الوطني ناتجة عن التنمية الاقتصادية ترافقها زيادة نسبية للواردات، وعندها تكون زيادة في الواردات أكبر نسبيا من زيادة في الدخل أي إذا كانت التبعية الاقتصادية للبلد بالنسبة للخارج ترتفع فالنمو يقال أنه مؤيد للتجارة، والعكس عندما تكون زيادة في الواردات أقل نسبيا من زيادة في الدخل أي أن تبعية الاقتصادية للبلد تتناقص. ويقال ان النمو مضاد للتجارة، ويذكر بالإضافة إلى هذا الحالتين للنمو يمكن أن يصبح فوق مؤيد للتجارة إذا كانت الواردات تختص أكثر من الزيادة الكلية للدخل، بحيث أن طلب على المنتجات المحلية يتناقص أو النمو يصبح فوق مضاد للتجارة إذا كان أغلبية الزيادة في الدخل تمتصها المشتريات من السلع المحلية.

وفي هذا الاطار بحث جونسون عن تأثير الأنواع الثلاثة للنحو على التجارة الخارجية، حيث وضع نموذج به عاملين الإنتاج رأس المال والعمل ويضم بلد صناعي والآخر زراعي ومنتوجين، منتوج صناعي له طلب مرونة مرتفع والمنتوج الآخر زراعي يمثل الأغذية الطلب عليه غير مرن، ووجد أن أثر النمو على الواردات يتبع سلوك الإنتاج والاستهلاك الذي يعبر عنه شكليا بالمرونة الداخلية للعرض والمرونة الداخلية للطلبة والأثر المركب من هذين المرونتين يحدد الأثر النهائي للنمو على المبادلات إذا تغير

---

[1] دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر** (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الحد من علوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/ 2014، ص 91/90.

الأثرين في نفس الاتجاه فإن الأثر المركب يكون بوضـــوح مؤيد للتجارة أو ضـــدها، وفي حالة التغييرات المتعاكسة فإن موازنة البسيطة لا تكفي لتوضيح الأثر النهائي.

3- **نموذج كندلبرجر C. KINDELBERGER:**[1]

يرى كندلوجر أن التجارة وســـيلة من شـــأنها تمكن الدول النامية من تحقيق النمو والانتقال إلى مرحلة الانطلاق الاقتصـادي، ووفقا لذلك يجب عليها أن تعتمد على قطاع التصـدير، وانتهاج اسـتراتيجية متوجهة نحو الخارج وفي هذا المحال يقول كندلبرجر على الأعوان الاقتصـاديين إتباع القاعدة الاقتصـادية التي تتوجب منهم الشـراء من الأسـواق الرخيصــة والبيع في الأسـواق المرتفعة الثمن سـواء كانوا أفرادا أو مؤسسات خاصة أو قطاعا عموميا.

كما يعرض كندلبرجر آلية عمل نموذج التجارة محرك للنمو التي تؤدي إلى نمو الصـادرات، ومن ثم بروز قطاع الصـــــادرات على باقي القطاعات الأخرى فنمو الصـــــادرات يؤدي إلى زيادة الطلب في الاقتصـاد المصـدر، سواء بسبب الحاجة إلى مزيد من المدخلات اللازمة لإنتاج تلك الصـادرات أو سبب ارتفاع دخول عناصـر المساهمة في ذلك الإنتاج، وفضـلا عن الآثار التي تحدثها التجارة على التنمية من خلال زيادة الطلب، فإنها تسـمح كذلك باسـتغلال وفرات الحجم والإنتاج حسـب قانون الغلة المتزايدة التي تقوم بها الصـناعات القائمة، وهو ما يحدث انخفاضـا في الأسـعار والتكاليف مما يزيد في القدرة التنافسـية للصادرات ومن ثم حدوث المزيد من التوسع وبالتالي حدوث عملية إنماء تراكمي. فالمنافسة تخلق ضغوطا على القدرة الإنتاجية الوطنية، وتدفعها إلى تطبيق المزيد من أسـاليب التقنية المتقدمة وبالتالي تطوير دوال الإنتاج ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية، كما توجه تلك الضغوط المستثمرين الفرص الاستثمار المتاحة.

ويرى كندلوجر إن تدفق الاســـتثمار ورأس المال الأجنبي الناتجين عن الحرية التجارة الخارجية يؤدي إلى اسـتغلال أكبر للإمكانيات الاسـتثمارية المتوفرة، وإلى تحقيق معدلات نمو أعلى كما أن توسـيع قطاع التصـــدير يعمل على تخفيض حجم البطالة وزيادة التشـغيل فيه وفي بقية القطاعات الأخرى، وعليه فإن النمو قطاع التصديري يادي إلى نمو الاقتصاد الوطني بكامله وذلك بسبب الروابط التي ينسجها سواء في الأمام أو الخلف ومن ثم يصـــبح قطاعا قائدا لعملية التنمية، فنموذج التجارة محرك النمو من شـــأنه أن يمكن الدول النامية من مبادلة السـلع التي لديها قدرة ضـــعيفة على تحقيق التقدم فيها والمتمثلة في المواد الأولية من السـلع الرأسـمالية والاسـتثمارية من الدول التي لها قدرة أكبر على تحقيق ذلك، مما يسـمح لها باسـتيراد المعارف التقنية والمهارات والأفكار من الدول المتقدمة، من ذلك فإن اسـتراتيجية التنمية المتوجهة

[1] دليلة طالب، مرجع سبق دكره، ص 93/92.

للخارج متسمح بتسريع عملية التقدم واختصار مراحل النمو، ويتم ذلك من خلال الوقوف على التجارب الناجحة والفاشلة للدول أكثر تقدما.

المطلب الثاني: التأصيل التطبيقي لمساهمة التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي (الدراسات السابقة)

في هذا السياق، ويتم عرض بعض الدراسات السابقة حول موضوع علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:

1) دراسة ريم بنت طلال حمدان، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، 2002، هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث تعد المملكة من أكبر الدول المصدرة للنفط الخام إلى العالم وتعتمد على إيراداتها منه بشكل كبير لزيادة نشاطها الاقتصادي بأشكاله المختلفة، أظهرت أن انفتاح المملكة العربية السعودية تجارياً أدى إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة إلا أنه وفي المقابل أدى إلى تعميق التبعية الاقتصادية لاعتماد المملكة على مصدر رئيس للدخل وهو النفط واستيراد جميع احتياجاتها الرأسمالية والاستهلاكية من الخارج. [1]
2) دراسة دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر– دراسة قياسية للفترة 1980– 2013** –، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2013–2014، الهدف من هذا البحث هو محاولة قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980–2013). للقيام بذلك، أخذنا في الاعتبار أربعة مؤشرات تمثيلية للانفتاح التجاري: نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي. نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي؛ نسبة جميع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي وكذلك مصطلح التجارة الدولية حيث يتم استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد بالقيمة الحقيقية كمؤشر على النمو الاقتصادي؛ لهذا، تم اقتراح نموذجين للاقتصاد القياسي. النموذج الأول مستوحى من طريقة المربعات الصغرى المعدلة بالكامل (OLS المعدلة بالكامل)، بينما تم تطوير النموذج الثاني بالنهج المعروف باسم الانحدار التلقائي مع تأخير متدرج (ARDL). تظهر النتائج أن الانفتاح التجاري له تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي في الجزائر. [2]
3) دراسة كل من بن يبا محمد وفودوا محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018**، 2021، وقد هدفت الدراسة إلى هدفت الدراسة إلى قياس أثر الانفتاح التجارية والمقدر في الدراسة بمجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام على النمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة 1980–2018، عن طريق بناء نموذج قياسي معبر عنه بمؤشر الانفتاح التجاري كمتغير مستقل OPEN، ومعدل النمو كمتغير تابع GDP، وذلك باستخدام

[1] ريم بنت طلال حمدان، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2002.

[2] دليلة طالب، مرجع سبق دكره.

نموذج الانحدار الذاتي (VAR). وقد توصلت الدراسة إلى معنوية التأثير الإيجابي للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، مع غياب علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل. [1]

4) دراسة كل من بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة Ardl**، 2020، وقد خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سياسة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي أي أن هناك اثر ايجابي لسياسة الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هناك تأثيرات سلبية على الاقتصاد الجزائري أهمها ارتفاع معدلات التضخم خلال فترة الدراسة. [2]

5) دراسة Felix Gbenga Olaifa وآخرون، ***TRADE LIBERALIZATION AND ECONOMIC GROWTH IN NIGERIA; A COINTEGRATION ANALYSIS***، 2013، أظهرت النتائج أن التحرير التجاري يدعم النمو الاقتصادي في نيجيريا بدليل وجود علاقة طويلة الأمد. [3]

6) دراسة MASOUD ALI KHALID، ***The Impact of Trade Openness on Economic Growth in the Case of Turkey***، 2016، أكدت النتائج التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية. علاوة على ذلك، في المدى القصير، يعزز الانفتاح التجاري النمو الاقتصادي؛ بينما هذه العلاقة غير موجودة على المدى الطويل. [4]

وفي الأخير قد دلت نتائج الدراسات السابقة وعلى رغم من الاختلافات القائمة بينها من حيث طبيعة الدول والبيانات ونوعها على الدور الإيجابي للتجارة الخارجية خصوصا الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي، كما نلاحظ أن معظم الدراسات اعتمدت على الصادرات كمتغير وتجاهلت الواردات. كما تسعى هذه الدراسة إلى نفس مسعى الدراسات السابقة المشار أعلاه، وذلك باختيار مؤشرات تفسيرية أخرى، تساعد على فحص وتفسير أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر.

---

[1] بن يبا محمد وفودوا محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2018**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 4، العدد 2، 2020. ص ص:01-17

[2] بسطالي حداد ونويبات عبد القادر، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة Ardl**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 11، العدد 1، 2020. ص ص:55-74

[3] Olaifa, F. G., Subair, K., & Biala, M. I. (2013). **Trade liberalization and economic growth in Nigeria; A Cointegration analysis**. Journal of Business Economics and Finance, 2(3), 43-52.

[4] Khalid, M. A. (2016). **The impact of trade openness on economic growth in the case of Turkey**. Research Journal of Finance and Accounting, 7(10), 51-61.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى ما يلي:

1) **بالنســبة للمبحث الأول،** نظرا لأهمية التجارة الخارجية من كونها من أهم الركائز الأسـاسـية لاقتصاد أي دولة، تم عرض ماهية التجارة الخارجية ونظرياتها وعوامل قيامها.
2) **بالنسبة للمبحث الثاني،** تم فيه استعراض أهم المفاهيم المتعلقة بالنمو الاقتصادي ومحدداته.
3) **بالنسبة للمبحث الثاني،** تم التطرق فيه إلى للدور الأساسي للتجارة الخارجية في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال استعراض بعض من النماذج والدراسات السابقة، التي أكدت على الدور الفعال للتجارة الخارجية في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وهذا، ما يدفعنا إلى محاولة نمذجة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

تمهيد:

تعتبر مسالة الانفتاح التجاري من أهم التوصيات التي وجهتما المؤسسات المالية الدولية للدول النامية الراغبة في تحسين مستوى معدل نموها الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد الاشتراكي الموجة إلى الاقتصاد الرأسمالي الحر، ولقد تبنت الجزائر هذا المنهج مع مطلع التسعينات من القرن الماضي حيث ومن خلال الأزمات المالية التي واجهتها، وما خلفه انهيار أسعار المحروقات سنة 1986 من أزمات على عديد من الأصعدة ابرزها تدني المداخيل ومحدودية القدر على تحمل النفقات، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي الى ادنى مستويات وما رفقة من تدهور في التنمية الاقتصادية والمستوى المعيشي للأفراد خاصة في ظل السياسة الاجتماعية التي كانت تعتمدها الجزائر، جعل مسالة تحرير الاقتصاد أمر حتمي على السلطات والحكومات، ولعل أول خطوات هذا التحرير كان الانفتاح التجاري على العالم الخارج وحرية تنقل السلع والخدمات، ولمعرفة تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجرائر، ننطلق إلى دراسة قياسية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، وفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية كالناتج المحلي الإجمالي، الصادرات أو الواردات ولذلك تم التطرق في هذا لفصل الى تحليل البيانات والمتغيرات، واستطلاعات استنتاجية، ولقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية.

- **المبحث الأول: واقع التجارة الخارجية والانفتاح التجاري في الجزائر**
- **المبحث الثاني: دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي**

المبحث الأول: تطور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر

في هذا الإطار يتم عرض تطور سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: مراحل الانفتاح التجاري في الجزائر

مرت سياسة الانفتاح التجاري في الجزائر بعدة تحولات كان سببها الأوضاع الاقتصادية التي شهدتها الجزائر منذ الاستقلال، وقد تميزت بمرحلتين أساسيتين وهما:[1]

- **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1962-1989):** حيث تميزت فيها السياسة التجارية للجزائر بمجموعة من الإجراءات الرقابية لتجسيد ممارسة الدولة الاحتكار التجارة الخارجية، وفي ظل هذا التوجه أحكمت الدولة سيطرتها على العديد من النشاطات الاقتصادية الهامة، كما وضعت لقطاع المبادلات الخارجية مجموعة من الأسس التي يرتكز عليها تنظيم الاحتكار قصد التحكم بشكل أفضل في تخطيط الواردات وحماية الإنتاج الوطني.

- **مرحلة تحرير التجارة الخارجية ما بعد 1990:** ترافقت مع قيام الجرائر بداية التسعينات بالتخلي عن النهج الاشتراكي والتحول نحو اقتصاد السوق من خلال القيام بإصلاحات شاملة منها برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998) والمدعوم من قبل صندوق النقد الدولي، والذي كان من بين جوانبه اتخاذ إجراءات واسعة لتحرير التجارة الخارجية، وتهيئة الاقتصاد الوطني للانفتاح على العالم الخارجي لدخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية

وخلال هاتين المرحين شهد الاقتصاد الجزائري المعنية من الإصلاحات الاقتصادية في خلال سنوات الثمانينات نظرا للعديد من المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها والتي من أهمها التنمية المطلقة لقطاع النفط كمورد أساسي الإيرادات الدولة، وارتفاع الموازنات من السلع الاستهلاكية لتلبية احتياجات السوق الداخلية، وما زاد من حدة الأزمة هو انهيار أسعار النفط سنة 1986.

أهم هذه الإصلاحات الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، ومن بين هذه الاتفاقيات بما يلي:

[1] مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع " البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري" قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل يوم 25 أفريل 2016،ص3.

-خطاب النوايا الذي أرسله وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذية لصندوق النقد الدولي في شهر مارس (1986، والذي تعهدت فيه حكومة الجزائر على الالتزام بالانخراط في اقتصاد السوق ولهام احتكار الدولة للتجارة الخارجية، كما بدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف.

- أما ثاني اتفاق مع صـــندوق النقد الدولي والبنك الدولي كان في جوان 1991ء جاء ليســتكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات مثل إعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية على أساس قواعد السرق، ومؤشرات الربيعية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص شول خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات.

-إصدار التعليمة رقم 94-13 بتاريخ 12 أفريل 1994 والتي تؤكد على التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية في الجزائر وتلك تم تحرير العيادات التجارية كلياء.

- وفي ســـنة 1995 قررت الحكومة الجزائرية إلغاء القيود على مدفوعات الســـلع غير المنظورة على مراحل بداية بالخدمات الصحية والتعتيم ثم باقي الخدمات.

- وانطلقت المفاوضـــات بين الجزائر والاتحاد الأوربي في مارس 1997، وقد تناولت عدة جوانب منها حركة رؤوس الأموال والمنافســة، وتوســيع دائرة التعاون الاقتصــادي في المجال الإنتاجي وليس التبادلي فقط، والمطالبة بالتحرير التدريجي.

وفي إطار الشراكة الأورو متوسطية تم توقيع اتفاق في 22 أفريل 2002 بفالنسيا الإسبانية، الذي دخل حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2015، وتطمح الجزائر من خلال هذه الاتفاقية إلى تنمية صادراتها داخل الأسواق الأوروبية المباشرة والانضمام لمنظمة التجارة العالمية، والتفكيك الجمركي بالنسبة لمجموعة من السلع.[1]، ومن الظاهر أنها ستواصل هذا الاتفاق على التوظيف العام من أجل امتصاص غضب الشارع، عن طريق خلق وظائف قد تكون وهمية، كعقود التشــغيل لتخفيض نســبة البطالة، وإعطاء قروض بدون فوائد لإنشاء مؤسسات لا تخدم الاقتصاد في خلق أي نوع من الثروة، وسيواصل الفساد أخذ حظه من هذه المداخيل، وبما أن الحكومة تعمد إلى اتباع تصرفات مشابهة في المستقبل، فسيكون صورة من الحاضر.

[1] مجلة البحوث والدراسات التجارية، مرجع سابق، ص 214

المطلب الثاني: إحلال الواردات في الجزائر

تتضمن سياسة احلال الواردات تأسيس قاعدة صناعية من أجل تلبية حاجات السوق المحلية من أجل تلبية حاجات السوق المحلي من السلع الاستهلاكية مقابل استيرادها من الخارج. كما أن السياسة النموذجية لإحلال الواردات تتطلب وضع موانع تعريفية أو حصص على سلع معينة، ثم القيام بتثبيت وإنشاء صناعة محلية من أجل إنتاج هذه السلعة.

حاولت الجزائر من خلال اتباعها سياسة إحلال الواردات تعويض المنتجات الأجنبية في السوق المحلية ولو جزئيا، ذلك بالتركيز على الصناعات الثقيلة مع إعطاء الأهمية للصناعات الخفيفة التي تجلت من خلال بعض الصناعات النسيجية والغذائية، عن طريق إنفاقها على الاستثمار العام والخاص، ولقد كان لسياسة الاحتكار والحماية التي فرضتها الدولة الدور الفعال في حماية بعض الصناعات، وزيادة إنتاجاها، كما جعلها ترقى نوعا ما الى التصدير، بالرغم من عدم كفايتها للسوق المحلية، واختلاف جودتها لنفس المنتوج المستهلك محليا، والموجه نحو التصدير. لكن كل المجهودات التي بذلتها الجزائر في مجال تقليل الواردات لا يزال يحتاج الى المزيد خاصة ما يتعلق بالمواد الغذائية التي تأخذ حصة لا بأس بها من مجموع الواردات، إضافة إلى سلع التجهيز.

في نفس السياق يشير الشكل إلى تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2018):

شكل (5): تطور معدل الانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)

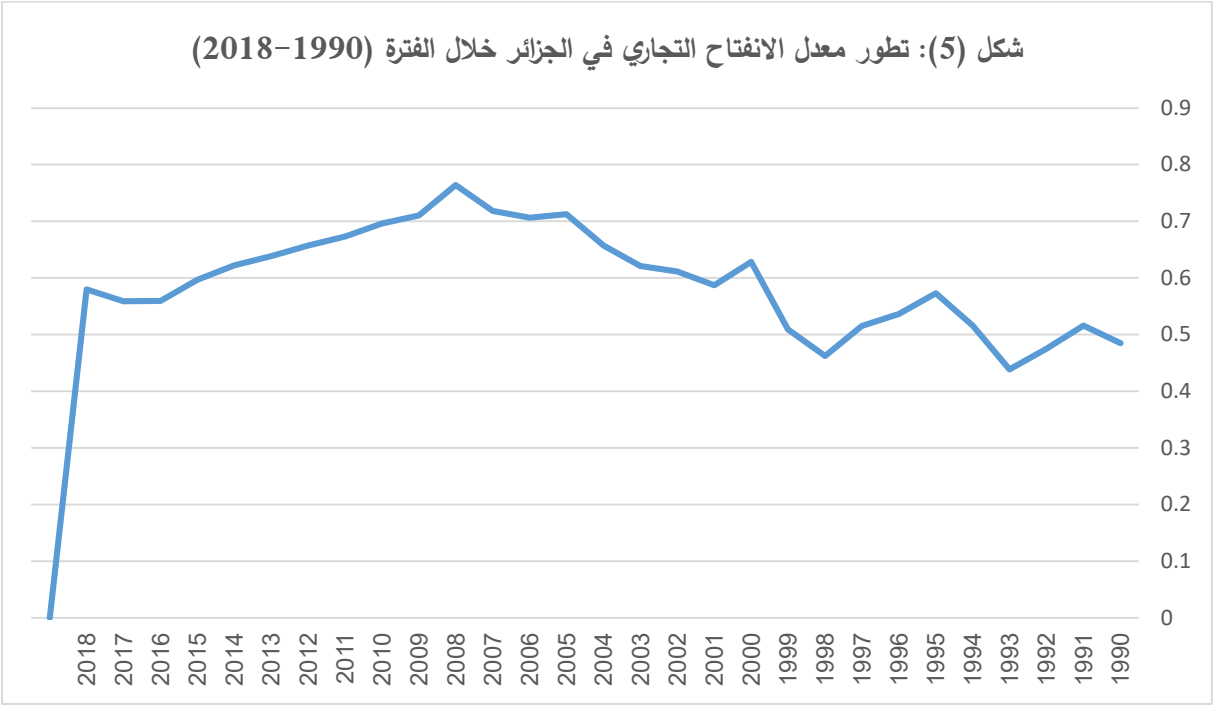

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

ابتداء من سنة 1990، بدأ مؤشر الانفتاح التجاري **ويشير إلى نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام** في التذبذب بين الارتفاع والانخفاض حيث بلغ في المتوسط 49.38% خلال الفترة (1990-1999) ككل، وكان هذا التحسن مدعوما بتحسن صادرات المحروقات لكن مع التذبذب بين الارتفاع والانخفاض بسبب حركة أسعار النفط في الأسواق العالمية. كما بلغ المؤشر في المتوسط 66.75% خلال الفترة (2000-2018) ككل، كما سجل أقصى قيمة له سنة 2008 حيث بلغ حوالي 76.68%، مع ملاحظة أن مؤشر الانفتاح التجاري بدأ في التراجع منذ سنة 2009 بسبب الصدمة النفطية حيث تراجعت أسعار برميل البترول في الأسواق العالمية من 99.97 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62.25 دولار أمريكي سنة 2009، أي تراجعت بمعدل 37.73%، كما تراجعت صادرات المحروقات من حدود مبلغ 78.59 مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى حدود 45.19 مليار دولار أمريكي سنة 2009، أي تراجعت بمعدل 42.52%، كما سجل مؤشر الانفتاح التجاري سنة 2009 حوالي 71.32%. وهذا ما يعد دليلا على أن ظاهرة الانفتاح التجاري في الاقتصاد الجزائري تعاني من ظاهرة هيكلية تتسم بها المبادلات التجارية الخارجية، وهي هيمنة حصة الصادرات من المحروقات، والتي تناهز حصتها في المتوسط 97%، على إجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2018) ككل، وتأثر هذا الصنف من الصادرات بتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب تقلبات أحوال العرض والطلب العالميين، ويمتد التأثير إلى سياسة الاستيراد الذي ترتفع مستوياته في حالة انتعاش أسواق النفط العالمية، ويحصل العكس في حالة ركود تلك الأسواق.

المبحث الثاني: واقع وتطور التجارة الخارجية في الجزائر

في هذا السياق، يتم تحليل تطور التجارة الخارجية للجزائر النحو التالي:

المطلب الأول: تحليل تطور التجارة الخارجية.

يعتبر الوصول إلى التجارة الخارجية من أهم القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد الوطني. في ضوء الإصلاحات التي أدرجها الاقتصاد الوطني، كان لها تأثير سلبي على التجارة الخارجية. لقد عادت هذه المحاصيل بتطور كبير، سواء على صعيد الاستيراد الصادرات خاصة بعد عام 2004. نتيجة لسياسة التحرير.

جدول رقم (4): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2018

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات (CAF)	9.17	9.94	12.00	13.53	18.30	20.35	21.45	27.63	39.47	39.29
الصادرات (FOB)	22.03	19.13	18.82	24.61	32.08	46.00	54.61	60.16	79.29	45.19
الميزان التجاري	12.85	9.19	9.81	11.07	13.77	25.64	33.15	32.53	39.81	5.90
معدل التغطية ٪	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات (CAF)	40.47	47.24	50.37	55.28	58.58	51.50	47.08	46.05	46.19	
الصادرات (FOB)	57.05	73.48	71.86	64.97	62.88	37.78	30.02	35.19	41.16	
الميزان التجاري	16.58	29.24	21.49	9.94	4.30	13.17	17.06	-10.86	-5.02	
معدل التغطية٪	141	156	143	118	107	73	64	76	89	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، 2019

شهد الميزان التجاري تحسنا ملحوظا مع بداية الألفية. وكما هو معلوم فالصادرات الجزائرية تتوقف أساسا على قطاع المحروقات، وبالتالي فالتحسن في رصيد الميزان التجاري وتتحكم فيه الى حد بعيد أسعار المحروقات. هذه الأخيرة عرفت عدم استقرار في البداية. إذ بلغ المتوسط السنوي لأسعار البترول 28,5دولار للبرميل سنة 2002. و24,85 دولار للبرميل سنة 2001 ثم دولارا للبرميل سنة 2002. وبالمقابل فان الصادرات الإجمالية عرفت تدهورا خلال السنوات الأولى. إذ بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22.03 مليار دولار، ثم انخفضت سنة 2001الى 19,13مليار دولار، لتصل الى 18,82 مليار دولار سنة 2002. ومن جهة أخرى نجد ان الواردات الإجمالية عرفت تدهور خلال السنوات الثلاث الأولى. اذا بلغت قيمة الصادرات الإجمالية سنة 2000 ما قيمته 22,03مليار،ثم انخفضت سنة 2001الى 19,13مليار دولار سنة 2001لتصل الى 12مليار دولار سنة 2002.ومن جهة أخرى نجد ان الواردات الإجمالية عرفت تزايدا .فبعد ان سجلت ما قيمته 9,17مليار دولار سنة 2000وارتفعت الى 9,94مليار دولار سنة 2001لتصل الى 12مليار دولار سنة 2002.وكنتيجة لذلك فان معدل التغطية انخفض من 240% سنة 2000الى 157%سنة 2002.

في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا تجاريا بلغ 11,07 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات ب 24,61 مليار دولار. إذ قدرت قيمة الصادرات ب 24,61 مليار بارتفاع بأكثر من 30% بالنسبة لسنة 2002 وقيمة الواردات ارتفعت بأكثر من 12%لتصل الى 13,53مليار. تحتل المحروقات قيمة الصادرات بمداخيل تقدر ب 23ملياردولار تمثل ارتفاعا ب 28% مقارنة بنسبة 2002 حيث تعتمد الجزائر على إنتاجها من المواد البترولية في مجال الصادرات بنسبة تقدر ب 97%من الصادرات الإجمالية. ومع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة 2004حيث وصل المتوسط السنوي الأسعار الى 34,29دولار للبرميل مقابل 29,03دولارللبرميل سنة 2003.فقد تحسن رصيد الميزان التجاري وسجل فائضا بقيمة 13,77ملياردولار,اي بنسبة مليار دولار اي بنسبة ارتفاع في حدود 24%مقارنة مع سنة 2003.وقد ارتفعت صادرات المحروقات سنة 2004بنسبة 31,55مليار دولار .في حين بلغت الصادرات الإجمالية سنة 2004ماقيمته 32,08ملياردولار بنسبة ارتفاع قدرها 30,35%مقارنة بنسبة 2003.ومن جانب أخر نجد ان الواردات الإجمالية ارتفعت سنة 2004الى 18,30مليار دولار نضرا لارتفاع الطلب المحلي على السلع وخدمات ومختلف التجهيزات المرتبطة بالاستثمار .وما يلاحظ سنة 2004هو انخفاض معدل التغطية الى 175%مقارنة ب182%سنة 2003نضرا لان وتيرة ارتفاع الواردات اكبر من وتيرة ارتفاع الصادرات .

تواصل ارتفاع الفائض في ميزان التجاري خلال سنتي 2005و2006وبلغ ما قيمته 25,64مليار دولار و33,15مليار دولار على التوالي .وهذا نضرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة المسجلة في الصادرات الإجمالية مع ارتفاع بطيء في حجم الواردات .حيث ارتفعت الصادرات الإجمالية من 46مليار دولار سنة 2015الى 54,61مليار دولار سنة2016.شكلت صادرات المحروقات منها ما قيمته 53,61مليار دولار .وبذلك فقد ارتفعت صادرات المحروقات بنسبة 17,6%مقارنة مع سنة 2015.

بالرغم من الارتفاع المسجل في حجم الصادرات الإجمالية سنة 2007، إلا ان رصيد الميزان التجاري قد انخفض بنسبة 1,78%مقارنة 2006ووصل الى 32,53مليار دولار. هذا نظرا لوتيرة الارتفاع الكبيرة في حجم الواردات التي وصلت الى 27,53مليار دولار سنة 2007. اي بنسبة ارتفاع الكبيرة تقدر ب 28,8% في حين ان الصادرات الإجمالية كانت قد ارتفعت بنسبة 10,1%لتبلغ ما قيمته 60,16مليار دولار سنة 2007 منها حوالي 59,6مليار دولار كالصادرات محروقات التي عرفت ارتفاعا بنسبة 11,2%مقارنة بنسبة 2006.ونضرا لان الوتيرة زيادة الواردات أعلى من الصادرات فقد انخفض معدل التغطية سنة 2007 الى 218إبعدما وصل سنة 2006الى 255%. وعرفت سنة 2008اداء مقبولا بخصوص مستوى الميزان التجاري. إذ سجل هذا الأخير فائضا في حدود 39,81 مليار دولار ما يمثل أكثر من 20%من إجمالي الناتج الداخلي الخام. ان هذا الداء يعكس الارتفاع المستمر لأسعار البترول آنذاك والتي ارتفعت بنسبة 33%مقارنة مع متوسط لأسعار المحروقات لسنة 2007.وبذالك نجد ان إجمالي الصادرات ارتفع الى 79,29مليار دولار منها حوالي 77,19مليار دولار صادرات المحروقات. مع العلم ان أسعار البترول بدأت في انخفاض مع منتصف سنة 2008مقارنة مع سنة 2007.إذ وصلت الى 39,47مليار دولار بنسبة ارتفاع تجاوزت 42%. مع التحسن التدريجي الذي عرفته أسعار البترول سنة2010 مقارنة بنسبة 2009فقد عرفت صادرات البترول زيادة معتبرة لتصل الى حوالي 56,12مليار دولار مقابل 44,41مليار دولار سنة 2009بارغم من الانخفاض الطفيف في كمية المصدرة من المحروقات بنسبة 78,1%مقارنة بنسبة 2009كما عرفت بعض الصادرات خارج المحروقات تحسن طفيف مقارنة بنسبة 2009وهو انعكاس بإيجاب على وضعية الميزان التجاري الذي انتقل رصيده من 9,5مليار دولار سنة 2009الى 58,16مليار دولار سنة 2010كما ارتفع معدل تغطية من 115%سنة 2009الى141%سنة 2010. حدود 112 دولار للبرميل، فان الميزان التجاري سجل فائضا ب 24,29 مليار دولار. إذ بلغت الصادرات الصدارة الإجمالية حوالي 48,73مليار دولار بالزيادة نسبتها حوالي 28% مقارنة مع سنة 2010 منها حوالي 66,71 مليار دولار كصادرات المحروقات وبلغت الواردات الإجمالية حوالي 24.47 مليار دولار بالزيادة نسبتها تقدر 16% مقارنة بالنسبة 2010كما ارتفع معدل التغطية 156%سنة2011.

سجلت سنة 2012 فائضا في الميزان التجاري وصل الى 49,21مليار دولار حيث بلغت الواردات الجزائرية 50,37مليار دولار والصادرات الجزائرية 71,86مليارودولار غير انه سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري سنة2013ليصل ال9,94مليار دولار. وهذا بسب الانخفاض الكبير في الصادرات بحوالي 9,59%والارتفاع الكبير في الواردات بنسبة 9,23%مما اثر على معدل التغطية الذي انخفض هو الأخر من 143%سنة 2012الى 118%سنة 2013.

وفي سنة 2014عرف الميزان التجاري فائضا بمبلغ 4,30مليار دولار. لينخفض رصيد الميزان التجاري في سنة 2015ويسجل عجزا بحوالي 13,17مليار دولار بسبب انخفاض كل من الصادرات والواردات بنسبة 12,08%وانخفضت الصادرات بنسبة 39,91%نضرا لتراجع الحاد في أسعار البترول

بحوالي 41,1%سنة 2015. وبالتالي عرف معدل تغطية الواردات بالصادرات انخفاضا من 107% سنة 2014الى 73%سنة 2015. المصدرة من المحروقات في سنة 2016ارتفعت بحوالي 10,7وقد وصل حجم الصادرات الإجمالي سنة 2016الى 30,02مليار دولار مقارنة بنسبة 2015 عندما بلغت الصادرات الإجمالية قيمة 37,78مليار دولار. إضافة الى انخفاض حجم الواردات الى 47,08ملياردولار بعد ان وصلت الى مليار دولار سنة 2015.ويرجع ذلك الى تقليص الواردات المتعلقة بمداخيل عوامل الإنتاج. أما في سنة 2017فقد انخفض العجز التجاري الى حوالي 10,86مليار دولار بسب ارتفاع الصادرات الى حوالي 35,19مليار دولار اي بنسبة 17,22%مقارنة مع سنة 2016.وكذا انخفاض بطيء في حجم الواردات التي وصلت الى 56,05مليار دولار. وبذلك ارتفع معدل التغطية الى 76%. وبخصوص سنة 2018,فتشير الأرقام المؤقتة الن ان الميزان التجاري سيسجل اقل عجز ب5,02مليار دولار إذ عرف حجم الصادرات ارتفاعا ملحوظا مقارنة بنسبة 2017وقد وصل الى 41,16 مليار دولار. في حين ان حجم الواردات ارتفع بشكل بطيء الى حدود 46,19ملياردولار. ومنه نجد معدل التغطية ارتفع الى 89%.[1]

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للمبادلات التجارية الجزائرية (1990 – 2017)

المتتبع لحصيلة التجارة الخارجية خلال فترة التحرير التجاري، يلاحظ هشاشة الاقتصاد الجزائري كونه يعتمد على قطاع وحيد في التصدير وهو المحروقات ويستحوذ على النسبة الأكبر، وبالتالي فإن قيمة الصادرات مرهونة بالمحروقات، وفي الغالب التحسن يرجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات من المحروقات والمرتبطة بسعر البترول، على العكس في جانب الواردات فنجد تبعية المطلقة لاستيراد الحاجيات الأساسية خاصة الغذائية منها.

أولا: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية (1990 – 2017)

الملاحظ على الصادرات الجزائرية هو التذبذب في قيمتها وذلك راجع إلى هيمنة القطاع الوحيد وهو قطاع المحروقات في جانب الصادرات، والذي تعتبر مساهمته كبيرة تفوق % 95 في أغلب فترة التحرير التجاري رغم الجهود المبذولة لترقية الصادرات خارج المحروقات، وبالتالي يبقى قطاع التصدير رهين أسعار المحروقات.

[1] شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000- 2018)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 02، 2020، ص ص 92-96.

شكل (6): يوضح صادرات الجزائرية للفترة (1990 – 2017).

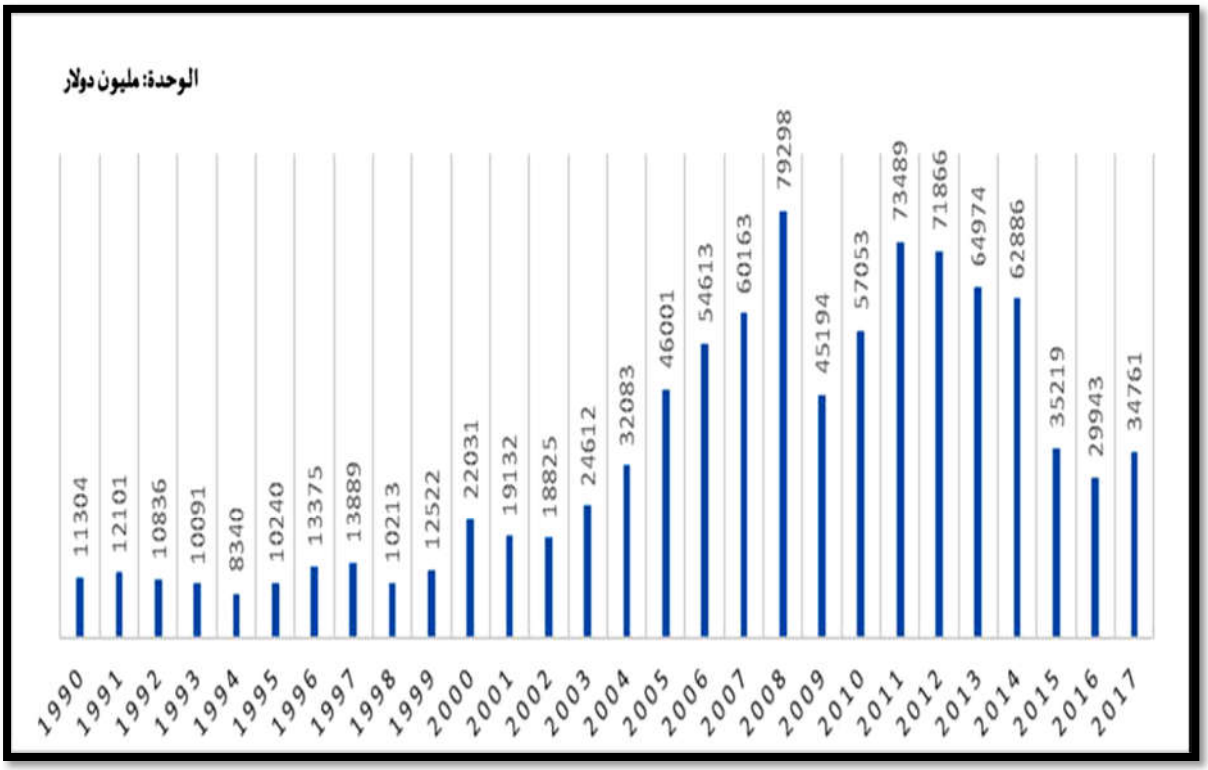

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الشكل رقم (6) والذي يمثل تطور الصادرات الجزائرية للفترة 1990 – 2017 الصادرات الجزائرية من حيث التطور، تميزت بثلاث فترات من حيث التذبذب والاستقرار نوجزها في الآتي:

- **الفترة الأولى 1990 – 2002** : تميزت هذه الفترة مع بداية تبني الجزائر للتحرير التجاري وتخلي الدولة عن احتكار قطاع التجارة الخارجية بالتذبذب المسجل في قيمة الصادرات بين انخفاض وارتفاع، وهذا ما يعكس الوضعية الصعبة التي مر بها الاقتصاد الوطني في العقد الأخير من القرن العش رين، حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 1990 حوالي 11304 مليون دولار، لترتفع سنة 1991 لتبلغ حوال 12101 مليون دولار مستفيدة من ارتفاع أسعار البترول جراء حرب الخليج، لتنخفض بعد ذلك الصادرات الجزائرية إلى غاية 1994 أين سجلت سنة 1994 حوالي 8340 وهي أدنى قيمة لها منذ بداية التسعينات وذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول وكذا ثبات الصادرات غير النفطية، لترتفع قيمة الصادرات إلى غاية سنة 1997 مستفيدة من تحسن في أسعار البترول، أين سجلت أعلى قيمة للصادرات الجزائرية في سنوات التسعينات سنة 1997 أين بلغت حوالي 14 مليار دولار مستفيدة من وصول سعر البترول إلى 21,7 دولار للبرميل. ونتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1998 وبلوغه سعر 12,94 دولار انعكس سلبا على قيمة الصادرات الجزائرية أين بلغت 10213 مليون دولار،

لترتفع الصادرات سنتي1999 و 2000، حيث بلغت 22031 .مليون دولار، وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول، لتنخفض قيمة الصادرات سنتي2001 و2002.

- **الفترة الثانية 2003 – 2008** : تميزت الفترة بزيادة مستمرة في حجم الصادرات وهي أطول فترة زيادة خلال مرحلة التحرير التجاري في الجزائر، وذلك راجع التزايد المستمر في أسعار البترول، حيث انتقلت قيمة الصادرات من 24612 مليون دولار سنة 2003 إلى تسجيل الى قيمة للصادرات في تاريخ الجزائر أين بلغت حوالي 79298 مليون دولار، مستفيدة بذلك من الارتفاع المستمر والقياسي في أسعار البترول، حيث انتقل سعر البترول من 40 دولار سنة 2004 إلى 96 دولار مع نهاية سنة 2007 الى تسجيله 115 دولار مع بداية أفريل 2008 ، ليصل حاجز 147 دولار في جويلية2008 ، وهو ما يعكس الارتباط الوثيق بين الصادرات الجزائرية وأسعار البترول.
- **الفترة الثالثة 2009 – 2017:** تميزت الفترة بالتذبذب في قيمة الصادرات بين ارتفاع وانخفاض، ذلك راجع إلى الارتباط **الوثيق** بين الصادرات وأسعار النفط، حيث انخفضت الصادرات الجزائرية بنسبة % 57 عما كان عليه الحال في سنة 2008 ، حيث بلغت الصادرات حوالي 45 مليار دولار، مقابل 79 مليار دولار سنة 2008 ، وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية لسنة 2008. أين انخفضت أسعار البترول بنسبة37,33 % لتستقر الصادرات بعد ذلك ما بين سنوات2010 و 2014 ما بين 2008 . 57 مليار و 62مليار دولار بين ارتفاع وانخفاض .ومع بداية 2015 ظهر جليا تأثير الصدمة النفطية التي ضربت أسعار البترول منذ النصف الثاني من سنة 2014، نحو الانخفاض الشديد وتسجيل أرقام دنيا قياسية حيث قارب 30 دولار للبرميل في سنة2016 وبذلك انخفضت قيمة الصادرات سنتي2015 و 2016أين سجلتا على التوالي35 و 29مليار دولار، مع تحسن طفيف سنة 2017 أين بلغت الصادرات ما قيمته 34 مليار دولار.

ثانيا: الهيكل السلعي للواردات الجزائرية (1990 – 2017)

الملاحظ تضاعف الواردات الجزائرية حوالي خمس مرات في السنوات الأخيرة إذا ما قورنت بقيمة الواردات سنة 1990، أين بلغت حوالي 9,5 مليار دولار، بينما بلغت أعلى قيمة للواردات سنة 2014 أين بلغت 58,5 مليار دولار. الشكل الموالي يوضح تطور قيمة الواردات خلال فترة إصلاح قطاع التجارة الخارجية وتبني التحرير التجاري.

شكل رقم (7): يوضح تطور قيمة الواردات للفترة 1990- 2017 :

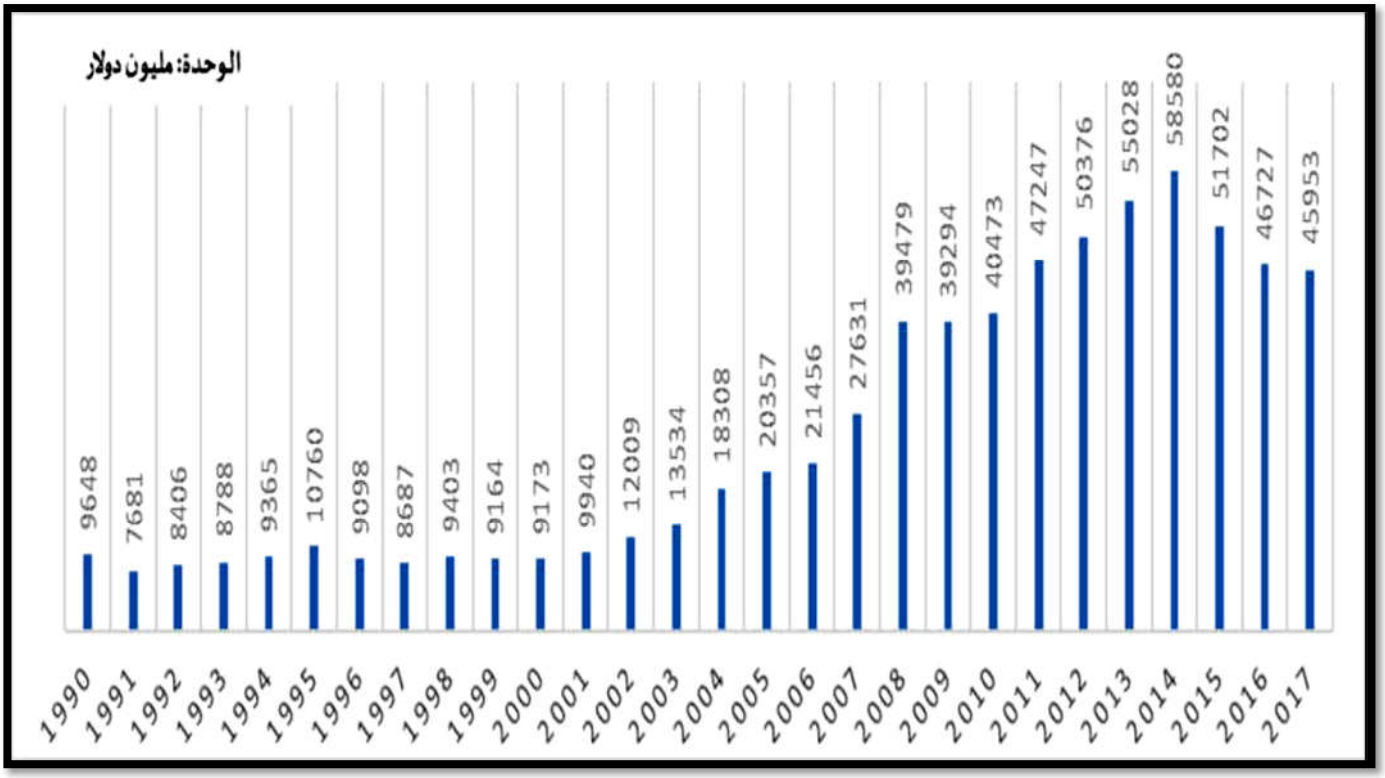

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

يوضح الشكل رقم (7) يمكن التمييز بين ثلاث محطات رئيسية في تطور الواردات الجزائرية، وهي:

الفترة 1990 – 2001 : تميزت الفترة بانخفاض في قيمة الواردات وذلك راجع إلى برامج الإصلاح المطبقة والتي مست كل القطاعات الاقتصادية ومن بينها قطاع التجارة الخارجية، حيث تم اتخاذ عدة تدابير منها تخفيض قيمة الدينار ورفع الدعم عن بعض السلع، وخصخصة المؤسسات العمومية، إضافة إلى المديونية وعجز الدولة عن السداد مما جعلها رهينة الإصلاحات المفروضة من الهيئات الدولية، هذا ما انعكس على انخفاض قيمة الواردات، حيث بلغت سنة 1990 حوالي 9648 مليون دولار، لتنخفض بحوالي % 20 في سنة 1991 إلى 7681 مليون دولار، لترتفع بعد ذلك الواردات من سنة 1992 أين بلغت 8406 مليون دولار لتصل قيمة 10760 مليون دولار سنة 1995 ، بعد ذلك تنخفض قيمة الواردات سنتي1996 و 1997، أين وصلت على التوالي 9098 مليون دولار و 8687مليون دولار، وذلك راجع إلى:

- ✓ غلق وحدات إنتاج القطاع الخاص نتيجة المنافسة المفروضة من قبل المستوردين على إثر إجراءات تحرير التجارة الخارجية .
- ✓ مشكلة التمويل الموجهة التي أصبحت تواجهها المؤسسات العمومية مع البنوك.

وفي الأخير، من حيث التركيبة السلعية للواردات فالملاحظ هو هيمنة سلع التجهيز والتي تستحوذ على ثلث الواردات خلال فترة التحرير التجاري، وكذا المواد نصف المصنعة والتي تدخل في عمليات الإنتاج، كون أن أغلب المؤسسات الجزائرية هي تركيبية بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن السلع الغذائية والاستهلاكية تستحوذ مجتمعة على ثلث واردات الجزائر خلال الفترة 2000 – 2018 وهذا ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل (8): يوضح التركيبة السلعية للواردات للفترة 1990 - 2018

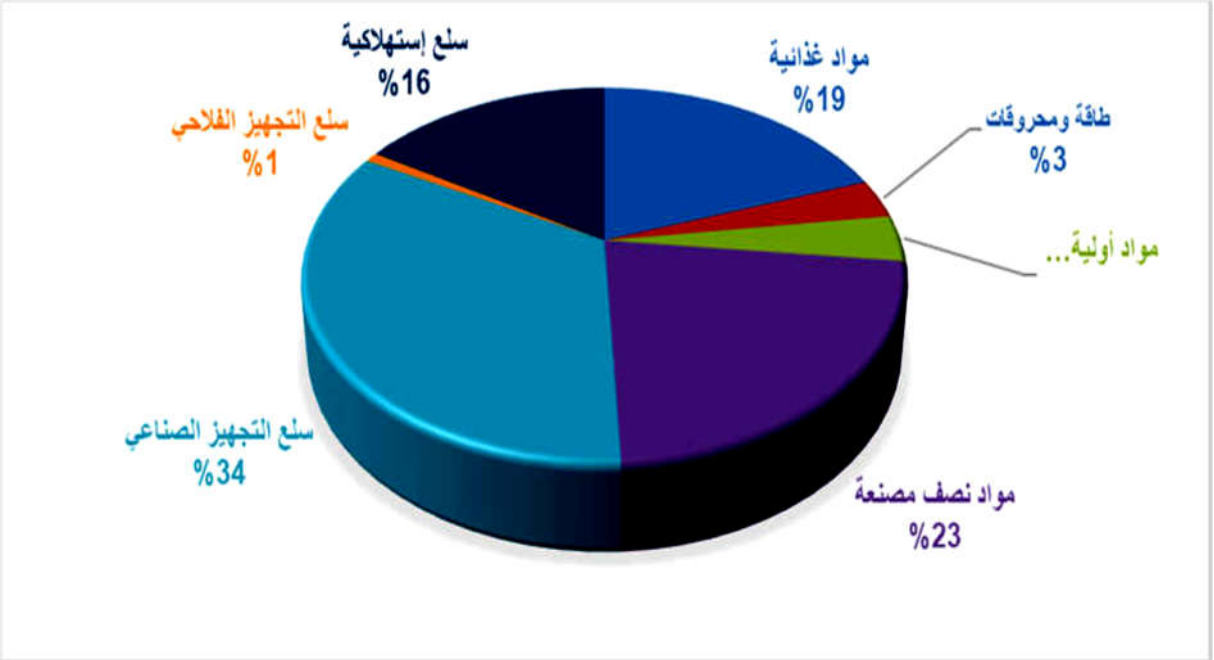

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصاء.

المبحث الثالث: قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018) باستخدام نموذج $ARDL$

وفي هذا السياق، يتم: توضيح المنهجية القياسية للنموذج المستخدم وتقديم وتحليل النتائج، من الجانبين الإحصائي والاقتصادي، ناهيك عن اختبار استقرار النموذج المستخدم، وذلك وكما يلي:

المطلب الأول: المنهجية القياسية والنتائج

لغرض اختبار فرضيات البحث يتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع $ARDL$، ويأخذ النموذج الشكل التالي:

$$GDPperCAP = f(OPPNESS, GOV, INV, INF, BM) \cdots\cdots\cdots (1)$$

بالنسبة للتعريف بالمتغيرات الواردة في المعادلة (1)، فهي تتمثل في:

- $GDPperCAP$: يعبر عن لوغاريتم حصة الفرد من الناتج المحلي الحقيقي، كمؤشر على النمو الاقتصادي؛
- $OPPNESS$: يشير إلى لوغاريتم الانفتاح التجاري، ويتمثل في نسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الخام.
- GOV: يمثل لوغاريتم نسبة الانفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الخام.
- INV: يمثل لوغاريتم نسبة تراكم رأس المال الثابت إلى الناتج المحلي الخام.
- INF: يشير إلى لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار $(100 = 2001)$.
- BM: يشير إلى لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة (المجمع النقدي M2) إلى الناتج الداخلي الخام.

يلاحظ إضافة متغيرات إضافية إلى المعادلة (1). والسبب في ذلك إلى كون الانفتاح التجاري ليس هو العامل الوحيد المؤثر في النمو الاقتصادي، بل هناك عوامل أخرى تم اختيار منها أربعة فقط.

انطلاقا من المعادلة (1) سنقوم بتقدير نموذج $ARDL$، وذلك وفق المعادلة التالية:

$$\Delta GDPperCAP_t = c + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1_i} \Delta GDPperCAP_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_2 \Delta OPPNESS_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_3 \Delta GOV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_3} \beta_4 \Delta INV_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_4} \beta_5 \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_5} \beta_6 \Delta BM_{t-i} + \alpha_1 GDPperCAP_{t-1} + \alpha_2 OPPNESS_{t-1} + \alpha_3 GOV_{t-1} + \alpha_4 INV_{t-1} + \alpha_5 INF_{t-1} + \alpha_6 BM_{t-1} + \varepsilon_t \cdots (1^*)$$

حيث أن:

- Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى؛
- c: الحد الثابت؛
- $p, q_1, q_2, q_3 q_4, q_5$: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغيرات ($GDPperCAP, OPPNESS, GOV, INV, INF, BM$) على التوالي؛
- t: اتجاه الزمن؛
- ε_t: حد الخطأ العشوائي؛
- $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (تصحيح الخطأ)؛
- $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

قبل تقدير نموذج $ARDL$ وتحليل نتائجه، يجب القيام ببعض الاختبارات الأساسية والضرورية لغرض التعرف على مدى صلاحية البيانات المستخدمة في تحليل هذا النموذج، وذلك نظرا لطول فترة التقدير 29 سنة. وذلك على النحو التالي:

أولا- اختبار جذر الوحدة (استقراريه السلاسل الزمنية):

يهدف اختبار جدر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات الداخلة في المعادلة (1) وبقيمها اللوغاريتمية، وذلك بغرض التأكد من استقرار بيانات السلاسل الزمنية، فإذا كانت هذه السلاسل غير مستقرة أو مستقرة عند الفروقات من الرتبة الثانية، عندها نواجه مشكلة عدم إمكانية تقدير نموذج$ARDL$. ورغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أنه تم استخدام اختبار ديكي- فولر المطور، ويوضح الجدول رقم (5) نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (5): نتائج اختبار جذر الوحدة بواسطة اختبار ديكي- فولر المطور (*ADF*)

المتغيرات	المستوى	الفرق الأول	النتيجة السلسلة متكاملة من الدرجة
$GDPperCAP$	غير مستقرة	- 3.354818 *** (0.0221)	$I(1)$
$OPPNESS$	غير مستقرة	- 4.885195 *** (0.0000)	$I(1)$
INV	غير مستقرة	-5.122713 *** (0.0000)	$I(1)$
GOV	غير مستقرة	-3.674952 *** (0.0007)	$I(1)$
INF	غير مستقرة	-7.876803 *** (0.0000)	$I(1)$
BM	-3.265825 * (0.0927)	-	$I(0)$

ملاحظة: تفترض فرضية العدم عدم سكون السلاسل الزمنية، أي الاحتواء على جذر وحدة. ويستند رفض فرضية العدم على قيم MacKinnon (1996) ، وذلك وفقا لمعيار SIC، وتشير *، ** و*** على رفض فرضية العدم لعدم السكون عند مستوى معنوية 10% ، 5% و 1% على التوالي.

المصدر: بناء على مخرجات برنامج *Eviews 12* أنظر الملحق رقم (1) ص ص: 68-70

بناء على ما هو موضح في كل من الجدول رقم (5) نستنتج أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية، مما يسمح بالاستمرار في تقدير النموذج.

ثانيا- تقدير نماذج $ARDL$ وكشف وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير:

في هذا السياق، يوضح الملحق رقم أن فترات الإبطاء المثلى $p, q_1, q_2, q_3 q_4, q_5$ هي $(3,3,3,3,3,0)$. ومن المهم أن تكون أخطاء النموذج مستقلة بشكل تسلسلي، إذا لم يحدث ذلك فإن تقديرات المعلمة لا تكون متسقة (بسبب القيم المتخلفة للمتغير التابع التي تظهر كانحدار في النموذج). ولهذا، يتم استخدام اختبارين، وهما (أنظر الملحق رقم (2) ص ص: 71-72):

- الأول، (**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test**) ويتعلق باختبار وجود الارتباط الذاتي؛
- الثاني، (**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**) ويتعلق باختبار عدم ثبات التباين.
- من الملحق (11) تظهر نتائج الاختبار الأول أن ***P- value*** لإحصائية $\chi^2(3)$ أكبر من 0.05 أي أن $Obs * R - squared < \chi^2(2)$، نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛
- من الملحق (12) تظهر نتائج الاختبار الثاني أن ***P- value*** لإحصائية *Fisher* أكبر من 0.05 كذلك $Obs * R - squared < \chi^2(26)$، إذا نقبل فرضية العدم بعدم عدم ثبات التباين.

وهكذا، يمكن الاستمرار في تقدير النموذج.

ثالثا- اختبار الحدود "*Bounds Test*" وشكل العلاقة طويلة الأجل لنموذج *ARDL*:

الغاية من استخدام هذا الاختبار هي رؤية ما إذا كان هناك دليل على علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات، وذلك من خلال اختبار فرضية العدم وهي: أنه لا توجد علاقة في الأجل الطويل بين المتغيرات. ويوضح الجدول (5) نتائج هذا الاختبار، حيث يتبين ما يلي:

الجدول رقم (5): شكل العلاقة طويلة الأجل واختبار الحدود

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(GDPPERCAP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/06/22 Time: 10:59
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.31061	2.375614	4.761131	0.0051
GDPPERCAP(-1)*	-0.922053	0.197003	-4.680395	0.0054
OPPENESS(-1)	0.385790	0.062105	6.211926	0.0016
INV(-1)	0.447745	0.151993	2.945821	0.0320
GOV(-1)	0.009442	0.042319	0.223125	0.8323
INF(-1)	-0.053108	0.016488	-3.220923	0.0234
BM**	-0.077648	0.055595	-1.396665	0.2213
D(GDPPERCAP(-1))	0.500202	0.288316	1.734905	0.1433
D(GDPPERCAP(-2))	-0.412279	0.385902	-1.068352	0.3342
D(OPPENESS)	-0.007268	0.063378	-0.114683	0.9132
D(OPPENESS(-1))	-0.391763	0.125886	-3.112035	0.0265
D(OPPENESS(-2))	-0.201450	0.087801	-2.294388	0.0703
D(INV)	0.252834	0.136423	1.853305	0.1230
D(INV(-1))	-0.179241	0.104235	-1.719582	0.1461
D(INV(-2))	-0.075798	0.041454	-1.828491	0.1270
D(GOV)	-0.199665	0.079189	-2.521364	0.0531
D(GOV(-1))	-0.089430	0.049509	-1.806324	0.1307
D(GOV(-2))	-0.102820	0.032526	-3.161185	0.0251
D(INF)	-0.010080	0.007248	-1.390643	0.2231
D(INF(-1))	0.020031	0.006809	2.942015	0.0322
D(INF(-2))	0.010640	0.005806	1.832765	0.1263

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
OPPENESS	0.418404	0.066442	6.297310	0.0015
INV	0.485596	0.079788	6.086045	0.0017
GOV	0.010241	0.047586	0.215199	0.8381
INF	-0.057597	0.011814	-4.875376	0.0046
BM	-0.084212	0.057454	-1.465723	0.2026

EC = GDPPERCAP - (0.4184*OPPENESS + 0.4856*INV + 0.0102*GOV
-0.0576*INF -0.0842*BM)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	11.26975	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68
Actual Sample Size	26		Finite Sample: n=35	
		10%	2.508	3.763
		5%	3.037	4.443
		1%	4.257	6.04

		Finite Sample: n=30		
		10%	2.578	3.858
		5%	3.125	4.608
		1%	4.537	6.37
t-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-4.680395	10%	-2.57	-3.86
		5%	-2.86	-4.19
		2.5%	-3.13	-4.46
		1%	-3.43	-4.79

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 12*

- أن قيمة إحصائية– F لاختبار الحدود "*Bounds Test*" هي**11.26975**، وهذا يتجاوز بشكل واضح حتى القيمة الحرجة 1% للحد الأعلى. وفقا لذلك، يتم الرفض بشدة لفرضية "لا علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات".

رابعا– نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل لنموذج *ARDL*:

وفي هذا السياق، يوضح الجدول رقم (6)، نتائج التقدير:

الجدول رقم (6): تقدير انحدار تصحيح الخطأ لنموذج *ARDL*

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDPPERCAP)
Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 3, 0)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 10/06/22 Time: 11:12
Sample: 1990 2018
Included observations: 26

ECM Regression
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.31061	0.972348	11.63226	0.0001
D(GDPPERCAP(-1))	0.500202	0.075551	6.620674	0.0012
D(GDPPERCAP(-2))	-0.412279	0.098797	-4.172969	0.0087
D(OPPENESS)	-0.007268	0.020655	-0.351894	0.7393
D(OPPENESS(-1))	-0.391763	0.052154	-7.511677	0.0007
D(OPPENESS(-2))	-0.201450	0.032435	-6.210827	0.0016
D(INV)	0.252834	0.032644	7.745253	0.0006
D(INV(-1))	-0.179241	0.024152	-7.421358	0.0007
D(INV(-2))	-0.075798	0.014862	-5.099999	0.0038
D(GOV)	-0.199665	0.026780	-7.455677	0.0007
D(GOV(-1))	-0.089430	0.025455	-3.513274	0.0170
D(GOV(-2))	-0.102820	0.018579	-5.534267	0.0026
D(INF)	-0.010080	0.001828	-5.512806	0.0027
D(INF(-1))	0.020031	0.003043	6.582000	0.0012
D(INF(-2))	0.010640	0.001994	5.335476	0.0031
CointEq(-1)*	-0.922053	0.079288	-11.62914	0.0001

R-squared	0.975835	Mean dependent var	0.012704
Adjusted R-squared	0.939586	S.D. dependent var	0.021220
S.E. of regression	0.005216	Akaike info criterion	-7.399021
Sum squared resid	0.000272	Schwarz criterion	-6.624808
Log likelihood	112.1873	Hannan-Quinn criter.	-7.176076
F-statistic	26.92090	Durbin-Watson stat	2.801387
Prob(F-statistic)	0.000004		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	11.26975	10%	2.26	3.35
k	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 12*

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أو بطء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك. وفي هذا النموذج، تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $CoinEq(-1)$ ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة وتبلغ حوالي 92.21% وذات معنوية إحصائية جد مقبولة عند مستوى 1% (0.0000)، ما يعني أن 92.21% من الانحرافات والاختلالات في التوازن في النمو الاقتصادي في السنة السابقة يتم تصحيحه في السنة الحالية أي يتم الوصول إلى التوازن في بعد تقريبا أكثر من سنة بقليل. وهذا يشير إلى أن التكيف في النموذج كان سريعا نسبيا في النموذج.

خامسا- اختبار استقرار النموذج (*Stability Test*)

من أجل التأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: مجموع التراكمي للبواقي المعاودة (*CUSUM*)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة (*CUSUM of Squares*)، ويعد هذان الاختباران من أهم الاختبارات في هذا المجال لأنهما يوضحان أمرين مهمين تبيان وجود أي تغير هيكلي في البيانات، ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات القصير الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن مثل هذه الاختبارات نجدها دائما مصاحبة لمنهجية (ARDL). هذا، يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع، إذا وقع الشكل البياني لاختبارات *CUSUM* و *CUSUM of Squares* داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% يعني أن منحنى الأخطاء يقع داخل مجال انحرافين معياريين (2S±) فإننا نرفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 5 %وهذا يعني أن المعلمات مستقرة على طول فترة الدراسة. [1]

من خلال الرسم البياني الموضح في الشكل رقم (8) نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (***CUSUM***) بالنسبة لهذا النموذج هو يعبر خط وسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5 % كما أن المجموع التراكمي لمربعات للبواقي المعاودة (***CUSUM of Squares***) هو عبارة عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقرارا وانسجاما في النموذج بين نتائج الأجلين الطويل والقصير.

---

[1] دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية للفترة 1980- 2013** -، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2015/2014، ص ص: 291- 292.

الشكل (9): اختبار المجموع التراكمي المعاودة لكل من البواقي ومربعات البواقي

Plot of Cumulative Sum of Recursive Residuals

Plot of Cumulative Sum of Squares of Recursive Residuals

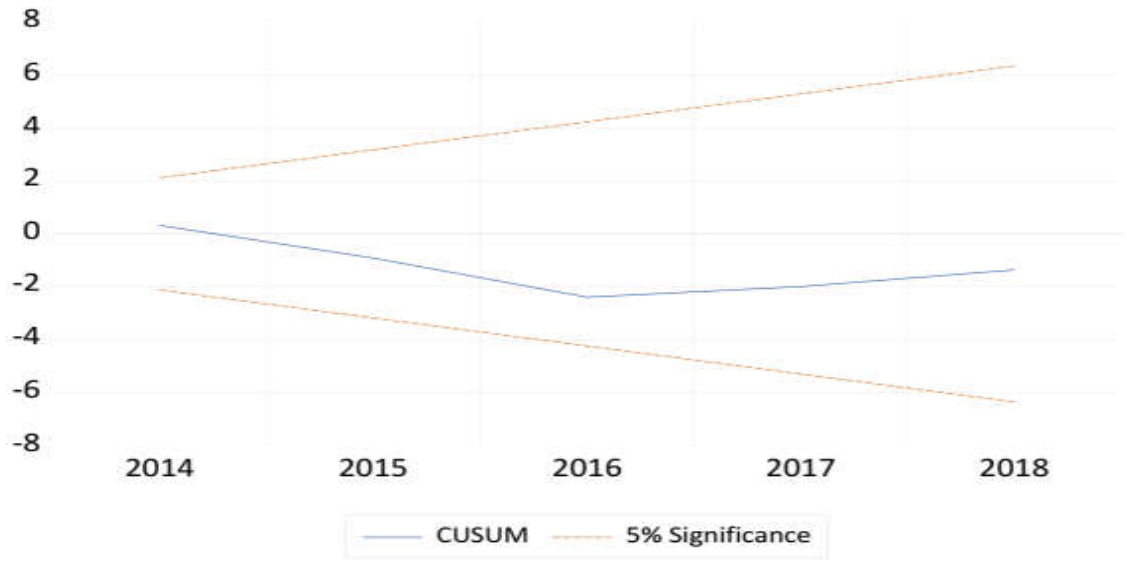

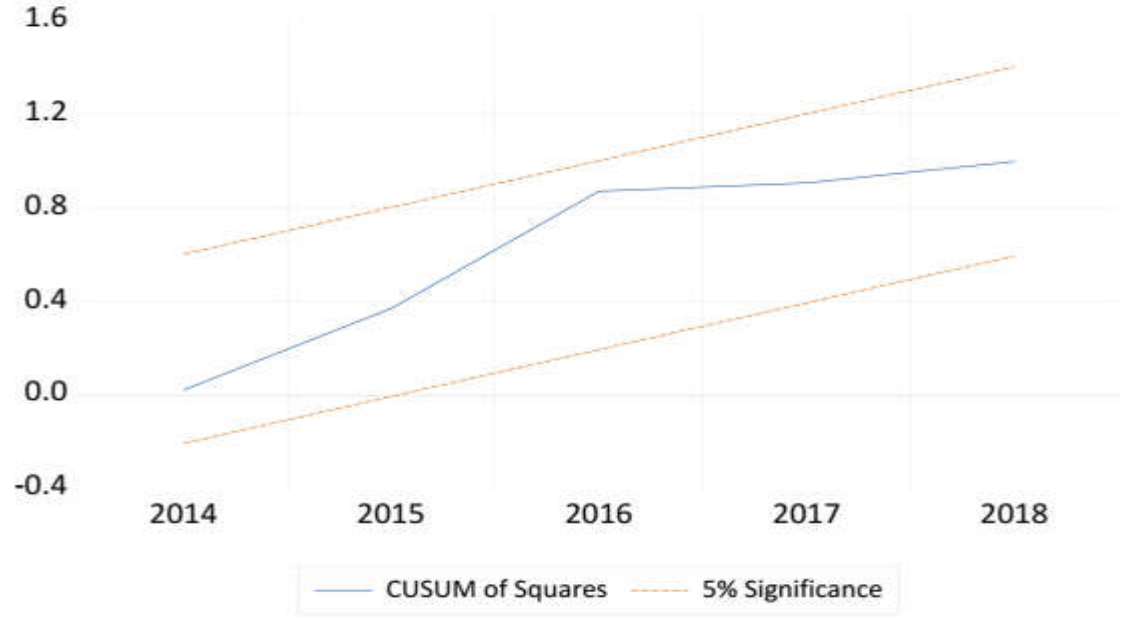

المصدر: مخرجات برنامج *Eviews 12*

المطلب الثاني: تحليل ومناقشة النتائج

في هذا الإطار، يتم مناقشة وتفسير النتائج المحصل عليها، كما هو موضح في النقاط التالية:

1. **أثر مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل**، حيث زيادة هذا المؤشر بـ 100% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 41.84%، لأن ارتفاع أثر هذا المؤشر والمدعوم بارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، قد ساهم في زيادة العائدات النفطية، والتي قامت الحكومة بتوجيه جزء منها نحو تمويل برامج الإنعاش الاقتصادي كما سلف ذكره وما ترتب عليها من منافع. رغم هذه المنافع، توجد تكاليف تتمثل في أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الصادرات البترولية، والتي شكلت حوالي 97% من إجمالي الصادرات، وما يترتب عنها من إيرادات الريع النفطي كمصدر لتمويل أنشطته، يجعل هذا الاقتصاد رهينة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.
2. **أثر مؤشر لوغاريتم نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الأجل الطويل**، حيث زيادة هذا المؤشر بـ 100% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 48.56%، ويمكن أن يعزى ضعف هذا التأثير إلى تعثر الخطط الاستثمارية على مستوى الاقتصاد الكلي عند مرحلة التنفيذ، ويعود ذلك إلى انعدام وضعف التنسيق بين السياسات المالية والنقدية العامة للدولة والسياسة الاستثمارية، والذي أدى إلى توسع كبير في الإنفاق، علما أن تمويل هذا الإنفاق يعتمد بصورة متزايدة على الإيرادات النفطية مما يشكل مزاحمة للإنفاق الاستثماري الذي سيقود حتما لانخفاض معدلات النمو الاقتصادي[1].
3. **أن مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي قد أثر بشكل إيجابي ضعيف وغير معنوي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على عكس ما هو متوقع**، خاصة في ظل التوسع الكبير في النفقات العامة خاصة منذ 2001، وانتهاج المقاربة الكينزية التي انتهجتها الدولة في مجال الإنفاق الحكومي، يمكن أن يعزى ذلك أن هذه ذلك التوسع لم يقابله توسع في الإنتاج.
4. **أن مؤشر لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار (100 = 2001) قد أثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل**، حيث زيادة هذا المؤشر بـ 100% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 5%، فمن شأن معدلات التضخم المرتفعة التأثير بشكل سلبي على القدرة الشرائية للفرد في المجتمع، (رغم ذلك هناك من الاقتصاديين من يرى بوجود مستوى من التضخم الأمثل لحدوث النمو الاقتصادي، والذي لا يتجاوز عتبة 6% أو 8%، وإذا تجاوز هذا الحد ترتب عنه تكاليف وآثار سلبية بالنسبة للاقتصاد) [2].

---

[1] دليلة طالب، **مرجع سابق**، ص: 294.

[2] نفس المرجع السابق، ص ص: 291- 292.

5. **أثر مؤشر لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة (المجمع النقدي M2) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل سلبي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل**، حيث زيادة هذا المؤشر بـ 100% تؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 8.42%، وهناك عدة عوامل أدت إلى هذا الأثر السلبي لعل من أبرزها التداول النقدي خارج الدائرة البنكية (التسرب النقدي).

في الأخير، من النتائج السابقة نلاحظ أن الانفتاح التجاري يساهم بشكل إيجابي معتبر في عملية إحداث النمو الاقتصادي في على المدى الطويل. هذا ويعد قطاع المحروقات القائد الحقيقي للنمو، وذلك نتيجة اعتماد الاقتصاد الجزائري على الإيرادات النفطية الناتجة عن صادرات البترول في تمويل أنشطته، وهذا ما يجعل الاقتصاد الجزائري رهينة التقلبات في أسعار البترول في السواق العالمية، وبالتالي اتصاف هذا الاقتصاد بالهشاشة وعدم التنويع.

خلاصة الفصل الثاني:

بناء على ما تم عرضه في هذا الفصل من عرض لتطور سياسة الانفتاح التجاري والتجارة الخارجية في المبحث الأول. بينما خصص المبحث الثاني لتقديم المنهجية القياسية المستخدمة في قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)، استخلصنا ما يلي:

1) **بالنسبة للمبحث الأول**، خصص لعرض تطور تبني سياسة الانفتاح التجاري، بالإضافة إلى عرض تطور الصادرات والواردات الجزائرية وتركيبتها.
2) **بالنسبة للمبحث الثاني**، تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع(ARDL) ، من خلال اختبار استقرار السلاسل الزمنية حيث يجب التأكد من أنه لا توجد سلسلة متكاملة من الدرجة الثانية. ومن هذا المنطلق، تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين هذه المتغيرات، بالإضافة إلى:

- أثر مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
- أثر مؤشر لوغاريتم نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الأجل الطويل.
- أن مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي قد أثر بشكل إيجابي ضعيف وغير معنوي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على عكس ما هو متوقع.
- أن مؤشر لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار ($100 = 2001$) قد أثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل
- أثر مؤشر لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة (المجمع النقدي M2) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل سلبي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

الخاتمة العامة

I. خلاصة البحث:

إن إعطاء التجارة الخارجية مكانتها وتجسيد سياسة تجارية ملائمة مع السياسة الاقتصادية ضرورية لنجاح التنمية وبعث النمو الاقتصادي وهذا لارتباط الوثيق وما له من تأثير بصورة مباشرة في مؤشرات النمو الاقتصادي، وهذا بالاعتماد على آليات والأدوات المناسبة والفعالة التي من خلالها يمكن تحقيق الأهداف المرجوة. إذا فالتجارة الخارجية هي عصب اي اقتصاد فهي تلعب دور كبير في النشاط الاقتصادي، وذلك من خلال اعتبارها مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية. وقدرة الدول على التصدير والاستيراد، ومستويات الدخول فيها، وقدرتها كذلك انعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال وماله من أثر النمو الاقتصادي حيث ان هذا الأخير يوضح لنا ما لها من حقوق وما عليها من التزامات قيل الخارج من تحديد مديونية الدولة للعالم الخارجي.

ولقد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من اجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات ابن حيث باشرت الدولة ببرامج تقويمية ترمى الى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنضمية سعت وأفضت الى نهج خيارات تقوم على تحرير الاقتصاد وخصوصيته ،إضافة الى الحوافز التي قدمت للنمو الاقتصادي ، وكذا البرامج الوطني لتأهيل الموئسات الوطنية الصغيرة والمتوسطة برنامج التأهيل الصناعي مع هذه الإصلاحات فقد قامت الدولة الجزائرية بتقديم مساعدات مالية ،وتقنية للمؤسسات الجزائرية ومع الإصلاحات فقد رافقتها عدة إصلاحات على التجارة الخارجية ونمو الاقتصادي إلا أن الاقتصاد الجزائري استمر في تسجيل مستويات ضعيفة في النمو خارج قطاع المحروقات.

وبالنسبة لعملية فحص أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي خلال فترة (1990-2018) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لإبطاء الزمني. حيث تم اختيار ست متغيرات حيث يمثل المتغير التابع حصة الفرد من الناتج الداخلي الخام الحقيقي بينما تتمثل المتغيرات المستقلة كل من مصفوفة الانفتاح التجاري، نسبة كل تراكم رأس المال والانفاق الحكومي والمطلوبات السائلة إلى الناتج الداخلي الخام، علاوة على تضخم بأسعار المستهلكين. وهذا بهدف محاولة نمذجة العلاقة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.

II. نتائج اختبار الفرضيات البحث

بالنسبة لفرضية البحث، لا يوجد أي أثر معنوي لمؤشر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر. فقد تم إثبات عدم صحتها، حيث زيادة هذا المؤشر بـ 100% تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي بـ 41.84%.

III. نتائج وتوصيات البحث

مما تقدم ذكره في هذه الدراسة، يتم تقديم جملة من النتائج التالية:

1. يعتمد النمو الاقتصادي على عدة عوامل مفسرة منها مستوى التكنولوجيا المستخدم ومستوى المعرفة والأفكار المتاحة التي من شانها رفع معدلات الاستثمار.
2. تبقى قدرة تكيف الاقتصاد الجزائري مع بيئة التجارية العالمية الجديدة محدودة فعلى مستوى الجهاز الإنتاجي فشلت الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تحسين وضعه وبقي يعاني من اختلال عديدة ما أثر على قدرته على تلبية الحاجات الداخلية واعتماد الاقتصاد على الاستيراد.
3. لا يزال الاقتصاد الجزائري يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة اليه كما ان توجه هذه الاستثمارات ينحصر في قطاعات محدودة مثل قطاع الصناعة (صناعة المحروقات) الذي يعتبر أكبر قطاع يجذب المستثمرين.
4. أثر مؤشر لوغاريتم الانفتاح التجاري أي نسبة (الصادرات + الواردات) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
5. أثر مؤشر لوغاريتم نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا إليها التغير في المخزون إلى الناتج الداخلي الخام بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي الأجل الطويل.
6. أن مؤشر لوغاريتم الإنفاق الحكومي قد أثر بشكل إيجابي ضعيف وغير معنوي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل على عكس ما هو متوقع.
7. أن مؤشر لوغاريتم التضخم بأسعار المستهلكين مقاسا عن طريق التغيرات السنوية في الرقم القياسي للأسعار ($100 = 2001$) قد أثر بشكل سلبي في النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.
8. أثر مؤشر لوغاريتم نسبة المطلوبات السائلة (المجمع النقدي M2) إلى الناتج الداخلي الخام بشكل سلبي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

أما بالنسبة لتوصيات البحث، يتم اقتراح ما يلي:

- اعداد دراسة شاملة للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وقطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لإيجاد الحلول الكفيلة بحلها.
- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات الأجنبية والشراكة الأجنبية، وإعادة توجيهها في مجال التجارة والتوزيع والنمو الى الأنشطة الإنتاجية.
- ضرورة إعادة تأهيل المؤسسات الاقتصادية بالمستوى الذي يمكنها من المنافسة وليس الإنتاج فقط؟
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات.
- لا يتسنى لمثل هذه البلدان ممارسة السياسيات وتأثير برامجها الا بضرورة تحقيق زيادة النمو الاقتصادي لان زيادة النمو تؤدي الى ضرورة المساواة أكبر في توزيع الدخل، حتى إن زيادة نصيب الفرد من والدخل الوطني الإجمالي الذي هو مقياس أكثر موضوعية من مؤشر نمو الناتج المحلي الإجمالي في تمثيل نمو الاقتصادي.

IV. آفاق الدراسة

وفي الختام فان بحثنا هذا ما هو الا فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، لذا نقترح بعض المواضيع التي نراها جديرة ان تكون إشكالية لمواضيع وأبحاث أخرى، نذكر منها:

- **أثر التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات على ميزان المدفوعات.**
- **أثر تحرير التجارة الخارجية والتطور المالي على الاقتصاد الجزائري.**
- **أثر تطور أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر.**

قائمة الملاحق

الملحق رقم (1): اختبار الاستقرارية لمتغيرات نموذج الدراسة

Null Hypothesis: D(GDPPERCAP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.354818	0.0221
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDPPERCAP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 09:30
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDPPERCAP(-1))	-0.535244	0.159545	-3.354818	0.0025
C	0.006961	0.003979	1.749453	0.0925

R-squared	0.310436	Mean dependent var	0.001130
Adjusted R-squared	0.282854	S.D. dependent var	0.021961
S.E. of regression	0.018598	Akaike info criterion	-5.060342
Sum squared resid	0.008647	Schwarz criterion	-4.964354
Log likelihood	70.31462	Hannan-Quinn criter.	-5.031800
F-statistic	11.25480	Durbin-Watson stat	2.217979
Prob(F-statistic)	0.002536		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(OPPENESS)

Null Hypothesis: D(OPPENESS) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.885195	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(OPPENESS,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 09:54
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(OPPENESS(-1))	-0.949138	0.194289	-4.885195	0.0000

R-squared	0.478551	Mean dependent var	-0.000964
Adjusted R-squared	0.478551	S.D. dependent var	0.108263
S.E. of regression	0.078178	Akaike info criterion	-2.223319
Sum squared resid	0.158908	Schwarz criterion	-2.175325
Log likelihood	31.01480	Hannan-Quinn criter.	-2.209047
Durbin-Watson stat	1.843106		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INV)

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.122713	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 10:04
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-0.985179	0.192316	-5.122713	0.0000

R-squared	0.501790	Mean dependent var	-0.004720
Adjusted R-squared	0.501790	S.D. dependent var	0.147718
S.E. of regression	0.104265	Akaike info criterion	-1.647423
Sum squared resid	0.282652	Schwarz criterion	-1.599429
Log likelihood	23.24022	Hannan-Quinn criter.	-1.633152
Durbin-Watson stat	1.956345		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(GOV)

Null Hypothesis: D(GOV) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.674952	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GOV,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 10:08
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GOV(-1))	-0.690850	0.187989	-3.674952	0.0011

R-squared	0.341836	Mean dependent var	-0.000692
Adjusted R-squared	0.341836	S.D. dependent var	0.116173
S.E. of regression	0.094248	Akaike info criterion	-1.849447
Sum squared resid	0.230948	Schwarz criterion	-1.801453
Log likelihood	25.96753	Hannan-Quinn criter.	-1.835176
Durbin-Watson stat	1.699102		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on D(INF)

Null Hypothesis: D(INF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.876803	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(INF,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 10:12
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF(-1))	-1.406212	0.178526	-7.876803	0.0000

R-squared	0.704591	Mean dependent var	-0.026323
Adjusted R-squared	0.704591	S.D. dependent var	1.441224
S.E. of regression	0.783327	Akaike info criterion	2.385802
Sum squared resid	15.95365	Schwarz criterion	2.433796
Log likelihood	-31.20832	Hannan-Quinn criter.	2.400073
Durbin-Watson stat	2.086054		

Augmented Dickey-Fuller Unit Root Test on BM

Null Hypothesis: BM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.265825	0.0927
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580622	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(BM)
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 10:14
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BM(-1)	-0.392599	0.120214	-3.265825	0.0032
C	-0.403356	0.118547	-3.402507	0.0023
@TREND("1990")	0.013131	0.003847	3.413679	0.0022

R-squared	0.335743	Mean dependent var	0.010169
Adjusted R-squared	0.282603	S.D. dependent var	0.123352
S.E. of regression	0.104478	Akaike info criterion	-1.578723
Sum squared resid	0.272891	Schwarz criterion	-1.435987
Log likelihood	25.10212	Hannan-Quinn criter.	-1.535087
F-statistic	6.318023	Durbin-Watson stat	1.720762
Prob(F-statistic)	0.006015		

الملحق رقم (2): اختباري كشف وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين بواقي التقدير

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	5.722956	Prob. F(2,3)	0.0946
Obs*R-squared	20.60055	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 10/06/22 Time: 10:38
Sample: 1993 2018
Included observations: 26
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDPPERCAP(-1)	0.033628	0.240412	0.139876	0.8976
GDPPERCAP(-2)	0.278050	0.418677	0.664117	0.5541
GDPPERCAP(-3)	-0.209314	0.235375	-0.889277	0.4394
OPPENESS	-0.013981	0.063349	-0.220694	0.8395
OPPENESS(-1)	0.081787	0.086433	0.946246	0.4138
OPPENESS(-2)	-0.095418	0.112520	-0.848014	0.4587
OPPENESS(-3)	-0.001141	0.057428	-0.019865	0.9854
INV	-0.061010	0.082290	-0.741411	0.5122
INV(-1)	0.020903	0.059093	0.353727	0.7469
INV(-2)	-0.036665	0.052127	-0.703391	0.5325
INV(-3)	-0.009225	0.034644	-0.266267	0.8073
GOV	0.027209	0.056883	0.478326	0.6651
GOV(-1)	0.013138	0.047896	0.274313	0.8016
GOV(-2)	-0.020540	0.042945	-0.478276	0.6651
GOV(-3)	-0.005271	0.020109	-0.262136	0.8102
INF	0.000572	0.004630	0.123454	0.9096
INF(-1)	0.005587	0.006887	0.811220	0.4766
INF(-2)	0.001054	0.005782	0.182269	0.8670
INF(-3)	0.003224	0.003636	0.886525	0.4406
BM	0.033254	0.034718	0.957834	0.4088
C	-1.233080	1.444361	-0.853721	0.4560
RESID(-1)	-0.993228	0.468395	-2.120492	0.1241
RESID(-2)	-1.088724	0.540200	-2.015411	0.1373

R-squared	0.792329	Mean dependent var	2.05E-16
Adjusted R-squared	-0.730593	S.D. dependent var	0.003299
S.E. of regression	0.004340	Akaike info criterion	-8.432359
Sum squared resid	5.65E-05	Schwarz criterion	-7.319427
Log likelihood	132.6207	Hannan-Quinn criter.	-8.111875
F-statistic	0.520269	Durbin-Watson stat	2.900997
Prob(F-statistic)	0.844498		

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.578794	Prob. F(20,5)	0.8257
Obs*R-squared	18.15728	Prob. Chi-Square(20)	0.5770
Scaled explained SS	0.677363	Prob. Chi-Square(20)	1.0000

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 10/06/22 Time: 10:41
Sample: 1993 2018
Included observations: 26

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001802	0.005995	0.300551	0.7759
GDPPERCAP(-1)	-6.77E-06	0.000503	-0.013464	0.9898
GDPPERCAP(-2)	-0.000336	0.001502	-0.223673	0.8319
GDPPERCAP(-3)	0.000202	0.000974	0.207048	0.8441
OPPENESS	-5.37E-06	0.000160	-0.033590	0.9745
OPPENESS(-1)	1.61E-05	0.000322	0.050088	0.9620
OPPENESS(-2)	6.49E-05	0.000465	0.139630	0.8944
OPPENESS(-3)	0.000108	0.000222	0.488626	0.6458
INV	-1.82E-05	0.000344	-0.052973	0.9598
INV(-1)	3.05E-05	0.000251	0.121252	0.9082
INV(-2)	3.59E-05	0.000217	0.165129	0.8753
INV(-3)	-4.43E-05	0.000105	-0.423674	0.6894
GOV	-8.26E-05	0.000200	-0.413218	0.6966
GOV(-1)	-6.35E-05	0.000199	-0.318462	0.7630
GOV(-2)	9.65E-05	0.000133	0.727969	0.4993
GOV(-3)	4.26E-05	8.21E-05	0.519281	0.6257
INF	4.80E-06	1.83E-05	0.262681	0.8033
INF(-1)	6.40E-07	2.85E-05	0.022477	0.9829
INF(-2)	-2.85E-06	1.95E-05	-0.145730	0.8898
INF(-3)	9.71E-06	1.46E-05	0.663006	0.5367
BM	2.58E-05	0.000140	0.184177	0.8611

R-squared	0.698357	Mean dependent var	1.05E-05
Adjusted R-squared	-0.508216	S.D. dependent var	1.52E-05
S.E. of regression	1.86E-05	Akaike info criterion	-18.97874
Sum squared resid	1.73E-09	Schwarz criterion	-17.96258
Log likelihood	267.7236	Hannan-Quinn criter.	-18.68612
F-statistic	0.578794	Durbin-Watson stat	2.938287
Prob(F-statistic)	0.825731		

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية:

أولا– الكتب:

1) أحمد عبد العزيز مصطفى شيحة، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية**، مصر، 1982.
2) حسام على داوود وآخرون، **اقتصاديات التجارة الخارجية**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2002.
3) خالد محمد السواعي، **التجارة والتنمية مع تجارب ناجحة من الدول النامية**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوريع، عمان، الأردن، 2014.
4) دبليو، تشارلز سوير وريتشارد، سبرينكل، **الاقتصاد الدولي**، ترجمة: مؤسسة صائغ عالمية ناشرون، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2015.
5) زايري بلقاسم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، ابن النديم للنشر والتوزيع 2013.
6) زينب حسين عوض الله، **نظرة عامة على بعض القضايا**، الدار الجامعية، مصر، 1998.
7) سامي عفيف حاتم، **اقتصاديات التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر، 2003.
8) السيد محمد السريتي، علي عبد الوهاب، **النظرية الاقتصادية الكلية**، الدار الجامعية، مصر، 2008.
9) سيد، متولي عبد القادر، **الاقتصاد الدولي – النظرية والسياسات**، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، 2011.
10) شقيري نوري موسى وآخرون، **التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية**، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2015.
11) عادل أحمد حشيش، أسامة محمد الفولي، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية الجديدة للنشر، مصر،1998.
12) عبد الباسط عبد الوفا، **التجارة الخارجية**، دار النهضة العربية، مصر، 2000.
13) عطا الله، علي الزبون، **التجارة الخارجية**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، 2015، ص 9.
14) علي عبد الفتاح أبو شرار، **الاقتصاد الدولي – نظريات وسياسات**، ط4، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان ،2015.
15) مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، لبنان، 1996.
16) محب خلة توفيق، **المفاهيم الاقتصادية المحورية والمستقرة**، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع، 2014.
17) محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني للدراسات والتوثيق، 2010.
18) محمد دياب، **التجارة الدولية في عصر العولمة**، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2010.
19) محمد سيد عابد، **التجارة الدولية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر،1999.
20) محمد مروان وآخرون، **مبادئ الاقتصاد الجزئي والكلي**، الطبعة الخامسة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان،2011.
21) محمود حسين الوادي، احمد عارف العساف، **الاقتصاد الكلي**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009.
22) محمود، يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2015.

23) موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن ،2001.

24) موسى مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر، عمان ،2001.

25) ميشيل تودارو، **التنمية الاقتصادية**، تعريب ومراجعة: محمود حسين حسني، محمود حامد محمود عبد الرزاق، دار المريخ للنشر، الرياض، 2006.

ثانيا- الأطروحات والرسائل:

26) دليلة طالب، **الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر** (دراسة قياسية للفترة 1980-2013)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013/ 2014.

27) ريم بنت طلال حمدان، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية تحليلية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، 2002.

28) زقرير عادل، **أثر التطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي** (دراسة حالة في الجزائر)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، سنة 2015/2014.

29) زيرمي نعيمة، **أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مدكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تخصص مالية دولية، جامعة أبى بكر بلقايد، تلمسانن2016/2015.

30) زيرمي نعيمة، **التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر،2011 – 2010.

31) سبكي وفاء، **النمو الاقتصادي وتكوين رأس المال البشري، دراسة قياسية حالة الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة أبي بكر بالقايد –تلمسان- ،2013/2012.

32) صدر الدين، صواليلي، **النمو والتجارة الدولية في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005.

33) علي إبراهيم على عطا، **الحكومة الإلكترونية وأثرها على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية مع إشارة خاصة إلى مصر)**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، مصر، 2011.

34) كبداني سيدي احمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنتا بالدول العربية**، دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد، جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان، السنة الجامعية 2013/2012.

ثالثا– الملتقيات والمقالات المنشورة:

35) بلال بوجمعة وعثمان، ملوك: **تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة 2001 – 2016**، مجلة الحوار الفكري، العدد 11، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة أدرار، أدرار، 30 ديسمبر 2016.

36) بن يبا محمد وفودوا محمد، **أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980–2018**، مجلة الاقتصاد وادارة الاعمال، المجلد 4، العدد 2، 2020.

37) مراد يونس، عبد الحميد مرغيت، **مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات**، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع " البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري" قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحي بجيجل يوم 25 أفريل 2016.

38) شليحي الطاهر، **التجارة الخارجية للجزائر وأهم تحدياتها خلال الفترة (2000– 2018)**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 21، العدد 02.

رابعا– التقارير والمواقع الالكترونية:

1) بنك الجزائر:

- https://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm
- https://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique.htm

2) بيانات البنك الدولي:

- http://data.albankaldawli.org

3) الديوان الوطني للإحصاء:

- الديوان الوطني للإحصاء، **حوصلة إحصائية 1962-2011.**
- http://www.ons.dz/IMG/xls/Indice-annuelle1969-2014.xls
- http://www.ons.dz/Population-Natalite-Fecondite-et.html

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1) Henri Guitten et Gérard Bramoulle " ،Economie politique ،Paris ،Dalloz ،1984 ،p110.
2) Olaifa, F. G., Subair, K., & Biala, M. I. (2013). Trade liberalization and economic growth in Nigeria; A Cointegration analysis. Journal of Business Economics and Finance, 2(3), 43-52.
3) Khalid, M. A. (2016). The impact of trade openness on economic growth in the case of Turkey. Research Journal of Finance and Accounting, 7(10), 51-61.